فلسطين الآن

العدد السابع والثمانون - اكتوبر 2020

قصة قرية كفر عقب من عمق التاريخ حتى صفقة القرن

رقم قياسي بعمليات هدم المنازل بالقدس للعام ٢٠٢٠

"الكنيست" يُطالب بحظر فيلم "جنين جنين"

رأينا

العالم وتواصل جرائم الاحتلال في التطهير العرقي

اطلع رؤساء بعثات وممثلو دول الاتحاد الأوروبي (النمسا، وبلجيكا، والدنمارك، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، وإيرلندا، وإيطاليا، ومالطا، وهولندا، وبولندا، والسويد) والمملكة المتحدة، اليوم الجمعة الموافق 6/11/2020. على الدمار الذي خلفته جرافات الاحتلال الإسرائيلي قبل أيام في تجمع حمصة - البقيعة بالأغوار الشمالية.

وتأتي هذه الزيارة بعد يومين من قيام الاحتلال بهدم أكثر من سبعين مسكنا تابعا للتجمع السكاني، ما ترك ثلاثة أرباع سكانه، بمن فيهم 41 طفلاً، دون مأوى، مما يجعل هذا أكبر حادثة تهجير قسري منذ أكثر من أربع سنوات في الضفة الغربية.

والتقى الوفد بالسكان بالإضافة إلى ممثلين عن منظمات المجتمع المدني النشطة في التجمع، واطلع منهم على ما جرى في المنطقة.

وأعرب الوفد عن بالغ قلقه من عملية الهدم، خاصة مع دخول فصل الشتاء وسط جائحة كورونا المستمرة، مشيرا إلى أن بعض المباني التي جرى هدمها قد تم تمويلها من قبل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

وقال ممثل الاتحاد الأوروبي في فلسطين سفين كون فون بورغسدورف: "يؤكد هذا الهدم الواسع النطاق التوجه المقلق والضار لعمليات الهدم والإخلاء والمصادرة منذ بداية العام. إن التأثير المدمر لهذا الهدم قاسٍ بشكل خاص على الأطفال والنساء والأسر، في انتهاك واضح للقانون الدولي وحقوق الإنسان الأساسية".

وأضاف أن "مثل هذه الأعمال لا تشكل فقط خرقا فاضحا لالتزامات إسرائيل كقوة محتلة، بل تطرح كذلك تساؤلات حول التزام إسرائيل تجاه حل الدولتين".

وتابع: "تماشياً مع موقف الاتحاد الأوروبي الثابت بشأن سياسة الاستيطان الإسرائيلية، باعتبارها غير قانونية بموجب القانون الدولي، ومثلها من الإجراءات المتخذة في هذا السياق، مثل عمليات النقل القسري والإخلاء وهدم ومصادرة المنازل، يحث الاتحاد الأوروبي مرة أخرى السلطات الإسرائيلية على وقف هدم المباني الفلسطينية".

وقال بورغسدورف: "وفيما يتعلق بالمنشآت الإنسانية الممولة من الاتحاد الأوروبي التي هدمتها إسرائيل أو فككتها أو صادرتها، فاننا نكرر دعوة الاتحاد الأوروبي إلى إعادتها أو التعويض عنها".

وتعقيباً على هذه الجريمة الجديدة فقد أصدرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بيانا يدين سياسة التصعيد الإسرائيلية في هدم منازل الفلسطينيين والتي ارتفعت إلى أكثر من 200 في المائة خلال العام الجاري 2020، في إطار العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني تحت سمع وأبصار العالم، وفي نطاق تواصل الجرائم والانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي والمواثيق الدولية التي تجرم هذه الممارسات الممنهجة. إذ أقدمت سلطات الاحتلال خلال الأسبوع الجاري على هدم أكثر من 76 مبنى، بما في ذلك مرافق سكنية، تعود ملكيتها لـ 11 عائلة فلسطينية تتكون من 73 شخصاً، لديها 41 طفلا في خربة "حمصة الفوقا" شمال الأغوار الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى فقد ثلاثة أرباع سكان القرية مأواهم، في أكبر حادث تهجير قسري منذ أكثر من أربع سنوات.

حيث تتزامن هذه الممارسات الإسرائيلية بالهدم في ظل تهديد سلطات الاحتلال أيضاً بهدم أكثر من 52 مدرسة فلسطينية، بما فيها المدرسة الفلسطينية في مجتمع رأس التين وسط الضفة الغربية المحتلة، والتي تم تمويلها من قبل الاتحاد الأوروبي، والعديد من الدول الأعضاء فيه.

وحذرت الأمانة العامة في بيانها من مخاطر وتداعيات هذه السياسات الإجرامية التي تدخل في إطار ممارسات التطهير العرقي ومشاريع الضم الاحتلالية للأراضي الفلسطينية، إلى جانب تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية التي تستهدف الإمعان في إفقار المجتمع الفلسطيني وحشره في معازل الفصل العنصري.

كما أكدت الأمانة العامة لجامعة الدول

فلسطين

مجلة شهرية تصدر عن
قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة
(جامعة الدول العربية)

رئيس التحرير
الدكتور سعيد أبو علي

مدير التحرير
د. دعاء الشريف

إخراج فني
محمد المتولي

للمقترحات و الآراء
02-25777217

الموقع الإلكتروني
www.lasportal.org

البريد الإلكتروني الخاص
بمجلة فلسطين في شهر
palestine.inmonth@las.int

طباعة وتنفيذ مطبعة
جامعة الدول العربية
المعادى

العربية ترحيبها بالمواقف الدولية والزيارات التضامنية لمنطقة "حمصة الفوقا" شمال الأغوار المعبرة عن رفض وإدانة هذه الممارسات الاحتلالية، ودعت دول الاتحاد الأوروبي كما المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن والمنظمات الدولية المعنية ذات الاختصاص لتحمل مسؤولياتها، والتدخل الفوري لوقف هذه الجرائم بممارسة الضغوط على حكومة الاحتلال لإعمال قواعد القانون الدولي، وتوفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني طبقاً لاتفاقية جنيف الرابعة، منوهة إلى ما تعتزمه سلطات الاحتلال الشروع بتنفيذه في مدينة القدس من هدم لحي وسوق تجاري يطال أكثر من مائتي منشأة صناعية وتجارية في حي وادي الجوز، فيما تسميه سلطات الاحتلال خطة مركز مدينة القدس، وهو المخطط الذي يعد واحداً من أكبر مشاريع التهويد لمدينة القدس، بتغيير مشهد المدينة وتحويل مواطنيها الفلسطينيين إلى أقلية، وذلك ما يضاعف من مسؤولية المجتمع الدولي للتصدي لهذا العدوان الإسرائيلي المتواصل والمتصاعد ليس فقط ضد الشعب الفلسطيني وحقوقه، بل وأيضاً ضد إرادة المجتمع الدولي ومواثيقه وقوانينه وما اتخذه من قرارات ذات صلة بالموضوع لابد من تفعيلها وتطبيقها.

ولكن السؤال الذي ما أنفك يطرح نفسه إزاء كل جريمة إسرائيلية جديدة في مسلسل جرائم لا ينقطع بل يتواصل ويزداد حدة وشراسة إلى متي يستمر هذا التنديد وهذه الإدانة دون الاقدام على أتخاذ مواقف عملية تضع قرارات الشرعية الدولية موضع النفاذ والاحترام والتطبيق، فاذا ما كانت مسؤولية الفلسطينية تتمثل في استمرار وتصعيد المقاومة المشروعة وفي مواصلة الصمود والتصدي لممارسات الاحتلال وتصعيد النضال من اجل الحرية والاستقلال فأن مسؤولية المجتمع الدولي لا تقل أهمية في احترام القرارات ذات الصلة التي يتخذها بصورة مستمرة من خلال تطبيقها تحت طائلة اقامة المسؤولية الدولية على سلطات الاحتلال لإرغامها على الامتثال لمبادئ القانون والشرعية الدولية عبر ممارسات الضغوط الاقتصادية وتقديم المسؤولين في سلطة الاحتلال عن هذه السياسات والممارسات للعدالة الدولية الناجزة على الأقل احتراماً للمبادئ الإنسانية واسس النظام الدولي وللقرارات ذات الصلة والتي يصدرها هذا النظام.

أ. د. سعيد أبو علي
الأمين العام المساعد
ورئيس قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة - جامعة الدول العربية

صـ 4 قضايا العدد - قصة قرية كفر عقب من عمق التاريخ حتى صفقة القرن
صـ 20 القدس في شهر
صـ 24 الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون
صـ 30 إسرائيليات
صـ 38 انتهاكات وعنصرية
صـ 43 الاستيطان والجدار
صـ 52 حكاية صورة - زيتون محاصر

بقلم: د. دعاء الشريف

قصة قرية كفر عقب من عمق التاريخ حتى صفقة القرن

"السلام إلى الازدهار رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي".

هذا ما جاء على الغلاف الأمامي لصفقة القرن أما على الغلاف الأخير فقد أنهى ترامب كلمته قائلاً:

"في حين أن الرؤية طموحة، إلا أنها قابلة للتحقيق. مستقبل الفلسطينيين هو مستقبل واعد وإمكانات هائلة. "القصة الفلسطينية لا تنتهي هنا. يتم كتابة قصتهم للتو".

بالرغم من وجود فلسطين على الغلاف الأمامي والخلفي لما تسمى بصفقة القرن، إلا أن ترامب ونتنياهو لا ينتظران الموافقة الفلسطينية على هذه الصفقة، وجاء الإعلان بمثابة إشعار استفزازي قصير للشعب الفلسطيني بأن هذه الرؤية الإسرائيلية الأمريكية جارية بالفعل لمصادرة وضم ما تبقى على الأرض "تحت شعار حل الدولتين".

تصف صفقة القرن والتي تضمنت 181 صفحة نفسها بأنَّها رؤيةٌ لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

أما أهم ما جاء في هذه الصفقة لتحسين

حياة الفلسطينيين كما تدّعي هذه الصفقة بخصوص مدينة القدس:

- أن مدينة القدس بأكملها (لا شرقيةً ولا غربيةً) غير مُقسمة عاصمة لـ"إسرائيل".
- أما العاصمة الفلسطينية، فستكون في قسم القدس الشرقية (كفر عقب، شعفاط شرقي، أبو ديس) يُمكن أن تُسمى القدس أو غير ذلك.
- المقدسيون العرب يُمكنهم اختيار هويةً سياسيةً منفصلةً عن "إسرائيل" أو فلسطين.
- منطقة سياحية فلسطينية عالمية المستوى في عطروت لدعم السياحة الإسلامية.

كما هو متوقع، تُعتبر القدس مكوناً هاماً في الخطة، ويفصل الفصل المتعلق بالقدس (الفصل الخامس) عدداً من التغييرات غير المسبوقة فيما يتعلق بالقدس.

هذه بعضٌ من العناوين الرئيسية: كما هو مذكور في الخريطة، تعترف الخطة بجدار الفصل العنصري كخطٍ فاصلٍ بين القدس الإسرائيلية وما سيكون القدس الفلسطينية.

من أصل 16 حياً عربياً في القدس، سيبقى 14 حياً تحت السيادة الإسرائيلية، بما في ذلك البلدة القديمة؛ في حين أن الأحياء الشمالية والشرقية إلى الحاجز الأمني، شعفاط مخيم وكفر عقب (اليوم داخل حدود بلدية القدس)، وأبو ديس (بلدة شرقي القدس) ستصبح عاصمة للدولة الفلسطينية[1].

نقطةٌ أخرى مُثيرةٌ للاهتمام، هي التطوير المقترح لمنطقة السياحة الخاصة الفلسطينية في عطروت (القدس الشمالية) مع وسائل النقل العام لتوفير سهولة الوصول من وإلى الأماكن المقدسة والمدينة القديمة.

وهذه النقطة ستكون محور قضيتنا في هذا العدد حيث أن المنطقة السياحية الفلسطينية من المفترض ستكون على أراضي هذه القرية لذلك سنحقق في تاريخ قرية كفر عقب الفلسطينية، تلك البلدة الفلسطينية القديمةٌ منذ قدم التاريخ حتى الاحتلال الإسرائيلي مروراً بصفقة القرن لنثبت أن المنطقة السياحية المزعومة للفلسطينيين ما هي إلا استمرار لمزيد من الأراضي الفلسطينية لصالح المستوطنات الإسرائيلية وذلك من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

- نبذة عن كفر عقب.
- كفر عقب في صفحات التاريخ.
- كفر عقب في الفترة الصليبية "مملكة بيت المقدس".
- كفر عقب في العصر العثماني.
- كفر عقب في حقبة الانتداب البريطاني.
- كفر عقب بعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1967.
- سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية لسلّب الأراضي الفلسطينية.
- آلية الاستيلاء على الأراضي.
- التماسات لوقف بناء مبانٍ غير قانونيّة بجوار مستوطنة كوخاف يعقوب، وإلغاء الإعلان عن اعتبار أراضي كفر عقب أراضي دولة.
- خطة متقدمة لمستوطنة جديدة في عطروت في قلب القدس الشرقية الفلسطينية.

نبذة عن كفر عقب

كفر عقب، هي بلدةٌ فلسطينيةٌ تقع أقصى شمال القدس الشرقية بنحو 11 كيلومتر، وإلى الجنوب الشرقي من مدينة رام الله، حيث تبعد عنها 4 كيلومتر تقريباً.

وتقع كفر عقب على ارتفاع 764 م عن سطح البحر، وهي جزءٌ من المنطقة التي تم ضمها وإدراجها في بلدية القدس بعد احتلالها من قبل "إسرائيل" في عام 1967. وتشمل هذه المنطقة مساحةً تقريبيةً إضافية تبلغ 64 كم^2 (25 ميل مربع) من الضفة الغربية، بما في ذلك الأراضي التي كانت تضم في السابق 28 قرية ومناطق بيت لحم و بيت جالا.

حتى وقتٍ قريب كانت كفر عقب إحدى الأحياء الراقية في القدس، أما اليوم، فقد فصل جدار الضمّ والتوسع هذا الحيّ عن مركز مدينة القدس، وأدى هذا الجدار بالإضافة إلى القيود المشددة على البناء، وهدم البيوت، ومُصادرة الأراضي، في تحويل هذا الحيّ إلى ما يُشبه "الجيتو" المدني. مثلهم مثل سكان بقية الأحياء المقدسية التي فصلها الجدار عن المدينة.

تقع كفر عقب على بعد 11.2 كيلومتر (7.0 ميل) شمال وسط القدس و2 كيلومتر (1.2 ميل) جنوب شرق رام الله.
يحدها من الشرق أراضي برقة، ومن الشمال البيرة، ومن الغرب رافات وقلنديا، ومن الجنوب مخيم الرام وقلنديا وقلنديا. وتُعتبر كفر عقب آخر سلسلة قرى في الجزء الشمالي من القدس.

كفر عقب في صفحات التاريخ

هذه البلدة قديمةٌ قدم التاريخ، وأول من سكنها اليبوسيون ثم الكنعانيون منذ العصور البرونزية المبكرة حوالي الألف الثالث ق.م، كانت البيوت في بلدة كفر عقب منحوتةً في الصخور كباقي

صورة للآثار الكنعانية في بلدة كفر عقب تعود إلى العصر البرونزي المبكر

البلدات، في باطن الجبل المطل على نبع الماء.

وقد أُنشئت القرية الحديثة عام 1600 ق.م. كما جاء ذكرها باسم كفر عقب أيضاً في مذكرات مسح غرب فلسطين التي قام بها صندوق استكشاف فلسطين[2]، والذي أعلن عن كونه مؤسسةٌ تهتم بالبحث الدقيق والمنظم في الآثار والطوبوجرافيا والجيولوجيا والجغرافية الطبيعية والتاريخ الطبيعي وعادات وتقاليد الأرض المقدَّسة، بهدف توظيف البحث العلمي في خدمة الأهداف التوراتية، أي «الأهداف الاسترجاعية العسكرية».

وقد جاء في مذكرات مسح غرب فلسطين وهي مقسمة إلى "أوراق" تتوافق مع تقسيمات الخريطة الكبرى لغرب فلسطين، أن: **"كفر عقاب قرية**

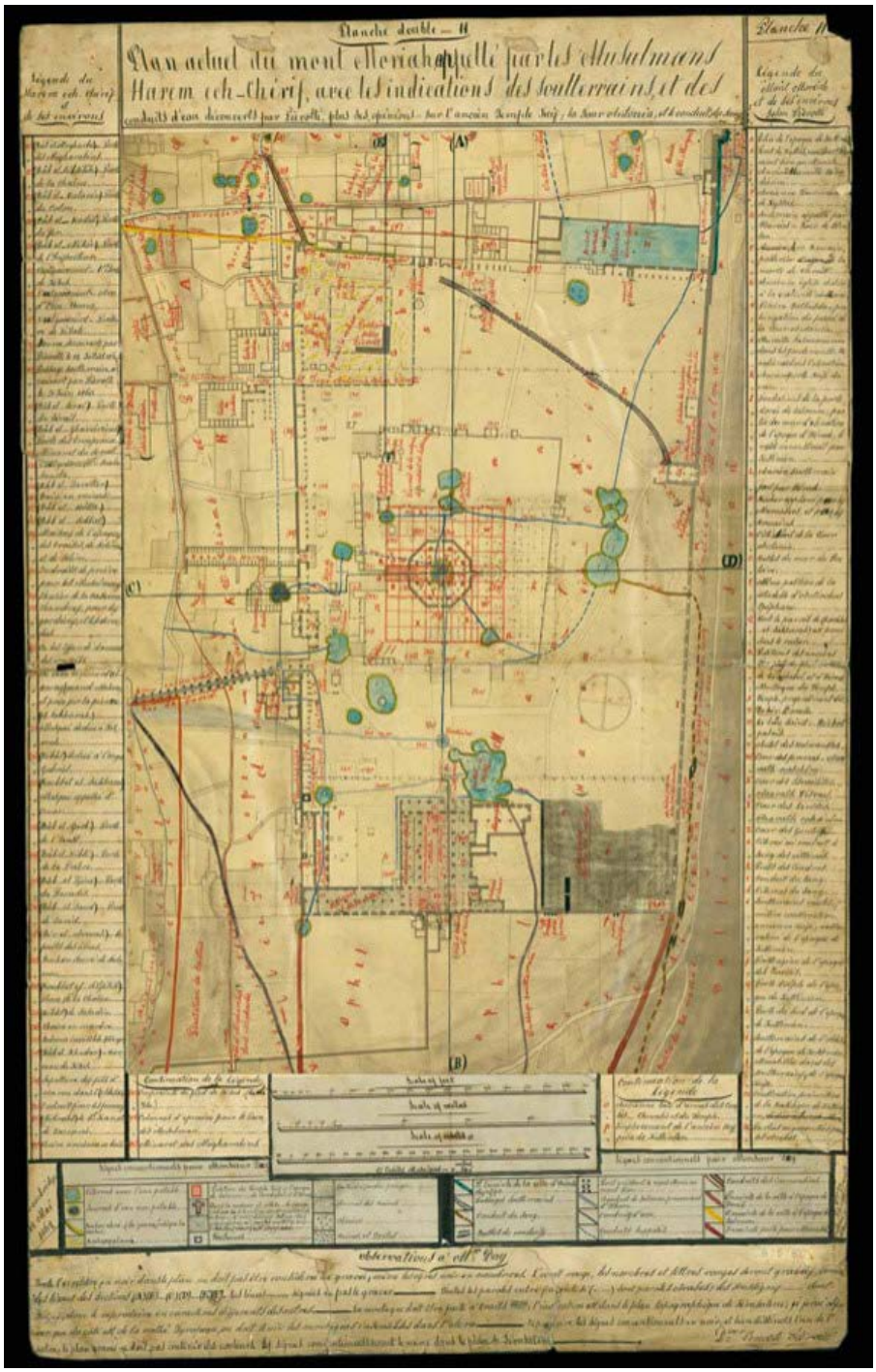

مُخطط الحرم الشريف من تصميم إرميت بييروتي 1862. حيث يعرض قنوات وصهاريج المياه الجوفية التي تعود إلى العصر البرونزي القديم وهو عصرٌ أقدم بكثير من الملك داود وسليمان والذي من المفترض جاء ليبحث عنه، وهي نفس قنوات المياة التي أثبتها علماء الآثار فيما بعد أنَّها تعود للحضارة الكنعانية في مدينة القدس منذ 3000 عام ق.م.

صغيرة على منحدر تلٍ، يُحيط بها قليلٌ من أشجار الزيتون".

استطاع الرومان السيطرة على المنطقة، وسكن في موقع البلدة القديمة من كفر عقب مجموعة من الرومان التي استطاعت السيطرة على السكان المحليين وسخرتهم لصناعة الخمور، وكان أول أيام الربيع يلتقي الناس في موقعٍ يُدعى سطح مرحبا، ولا زالت معصرة العنب منحوتة في الصخر الممتد من قرب شجرة الخروب الكبيرة شمالاً وحتى منتصف الجبل، حيث اهتم الرومان بزراعة العنب والزيتون وأشجار الخروب، حيث كانت بذور الخروب في حقبة من زمن الرومان تُشكل عملةً يتداولونها، فقد وجد في المنطقة الكثير من الجرار المملوءة ببذور الخروب، وكانت الحفر الموجودة في موقع شمال شجرة الخروب وطرازها الروماني، تُستعمل لمبيت العمال وتخزين الناتج من المحاصيل قبل إرساله إلى القدس ثم إلى البحر، وتُسمى تلك المنطقة ولغاية الآن (العقبة).

هجرت هذه المنطقة في فترة هي مولد النبي عيسى عليه السلام وبداية زعزعة الدولة الرومانية نتيجة للحروب والغزوات، وبداية نشر الديانة المسيحية فتهدمت مساكنهم، واندثرت الكثير من الكهوف والمغارات، وزال مجرى الوادي بفرعيه، وإن قلّت فيهما المياه، إلا أن المجرى كان قائماً وما زال.

كفر عقب في الفترة الصليبية "مملكة بيت المقدس"

كفر عقب هي البوابة الشمالية - الشرقية لمدينة بيت المقدس، وما كان يحدث للمدينة المقدسة من حروب واجتياحات في العصور الماضية، كان ينعكس على كل البلدات المحيطة بالمدينة المقدسة، ولا شك، بأنه كان ينعكس على بلدة كفر عقب والبلدات المجاورة لها، حيث تُعتبر بلدة كفر عقب هي الطريق المؤدي إلى مركز المدينة، وهي أيضاً الممر المؤدي من مركز المدينة إلى المناطق الشمالية منها، كذلك هي الممر المؤدي من الشرق إلى الغرب والشمال من فلسطين، لذلك فإنه من الخطأ، مُعالجة ودراسة بلدة كفر عقب، بمعزل عن مدينة بيت المقدس، وما جرى عليها من أحداثٍ صنعت تاريخها، كفر عقب ذكرها الفرنجة في العصر المتوسط باسمها الحالي (كفار عقب).

فقد كانت مملكة بيت المقدس أو مملكة القدس، مملكةً كاثوليكية أُنشأت في بلاد

حدود مملكة بيت المقدس وباقي الدول الصليبية في المشرق عام 1135.
ويتضح في الخريطة الدويلات الصليبية والدول الإسلامية المجاورة لها في الفترة بين الحملتين الصليبيتين الأولى والثانية.

الشام عام 1099 بعد الحملة الصليبية الأولى، وشكلّت أكبر ممالك الصليبيين في الشرق وقاعدة عملياتهم، واستمرت في الوجود زهاء قرنين من الزمن، حتى تمّ فتح جميع أراضيها في عثليث وعكا من قِبَل المماليك عام 1291.

مع بدايتها، كانت المملكة مجموعة من البلدات والقرى التي تم الاستيلاء عليها خلال الحملة الصليبية الأولى، ثم توسع حجمها وبلغت ذروة نموها في منتصف القرن الثاني عشر؛ حدود المملكة شملت ما يقرب في العصر الحديث جميع أراضي فلسطين التاريخية، إضافة إلى لبنان وأجزاء من الأردن وسوريا وسيناء، فضلاً عن محاولات لتوسيع المملكة نحو مصر التي كانت حينذاك تحت قيادة الخلافة الفاطمية؛ كانت المملكة في حالة تحالف مع الممالك الصليبية الأخرى في المشرق أي إمارة الرها وإمارة أنطاكية وإمارة طرابلس وذلك بحكم الأمر الواقع.

كان جودفري (1060 - 18 يوليو 1100) حاكم مدينة بولون الواقعة جنوب لوكسمبورغ منذ 1076 أصبح بعدها دوقاً على اللورين السفلي في 1087، اشترك بالحملة الصليبية الأولى وشارك في حصار القدس في 1099، وأصبح أول ملكٍ على مملكة بيت المقدس على الرغم من عدم اتخاذه لقب ملك مكتفياً بلقب حامي القبر المقدس.

وقد أشارت دراسة صندوق استكشاف فلسطين لغرب فلسطين إلى أن كفر عقب كانت قرية كفريشاب الصليبية، والتي كانت واحدة من 21 قرية منحها الملك جودفري كإقطاعية لكنيسة القيامة[3].

كفر عقب في العصر العثماني

في عام 1517، أُدرجت قرية كفر عقب في الإمبراطورية العثمانية مع بقية فلسطين، فقد ورد ذكرها في 1596 ضريبة سجلات وكان يظهر اسمها كفر العقبة، وتقع في ناهية[4] جبل القدس من لواء[5] القدس. كان عدد السكان 47 أسرة، جميعهم مسلمون. دفعوا ضريبة ثابتة قدرها 33.3% على المنتجات الزراعية، بما في ذلك القمح والشعير وأشجار الزيتون وكروم العنب وأشجار الفاكهة والماعز وخلايا النحل بالإضافة إلى "الإيرادات العرضية"؛ ما مجموعه 3100 اكجه[6].

في عام 1838، أشار إدوارد روبنسون[7] إلى كفر عقب أثناء رحلاته في المنطقة، كقرية مسلمة، وهي جزءٌ من منطقة القدس[8].

وقد ذكرت قائمة قرى عثمانية رسمية في وقتٍ ما حوالي عام 1870 أن كفر عقاب تضم 15 منزلاً ويبلغ عدد سكانها 65 نسمة، على الرغم من أن عدد السكان شمل الرجال فقط. في عام 1883، في عام 1896 قُدر عدد سكان كفر عقاب بحوالي 135 نسمة[9].

figs and olives, and with rock-cut tombs to the north. This place is probably Gederah of Benjamin (1 Chron. xii. 4).

12. El Jîb (M s).—The village stands on the end of a hill, rising 300 feet above the valley. On the south is a narrow plain, and there is an open valley on the east, whilst to the north and west there is also a flat plain. The hill is thus isolated, and a position naturally of great strength. The houses cover the northern part of the hill. The village is of moderate size, the houses of stone, with a central tower, and massive foundations exist among the modern buildings.

On the east, rather lower than the village and a little below the top of the ridge, is the spring, which issues from a cave. Below it are remains of a good-sized reservoir. There are many springs on the south and west, and caves in the southern side of the hill. Olives, figs, pears, apples, and vines are cultivated round the village and in the plain; there are also extensive corn-fields in the low ground. (See Section B.)

El Jîb is the ancient Gibeon (Joshua ix. 3). One of the most curious features of the scenery is the great regularity with which the horizontal strata of rock occur, the hills being stepped with natural terraces, which give them the appearance of being contoured as seen from the summit of Neby Samwîl.

Three ancient roads join at el Jîb, coming from the maritime plain. The site seems to have been known in the Middle Ages, and to have been then called Gran David (Benjamin of Tudela).

'The present village is situated on the northern and smaller top of the double hill which, shaped like a figure 8, lies in a kind of basin north of Neby Samwîl. This basin is a tract of fertile ground—producing pears, grapes, figs, almonds, etc., in addition to the usual ground-crops and olives—formed by an eccentric watershed, which, beginning at the end of Wâdy Selaian, in the first instance flows due east; then turning southwards, round Bîr Nabala, passes Lifta and 'Ain Kârim, and eventually reaches the Mediterranean near Yabneh. The heads of this Wâdy to the north of el Jib are called Wâdy Askar and Wâdy Hammûd, which latter comes down from the north-east of Beitûnia, divided by a low watershed from an upper valley, a rise in the bed of which forms a barrage. Above this a pool, covering some 6 to 8 acres to a depth of 20 feet, is formed during the winter. It is termed "el Balû'a" ("The Sink")'.—C. F. Tyrwhitt Drake, 'Quarterly Statement,' 1872, p. 174.

13. Kefr 'Akâb (M s).—A small hamlet on the slope of a hill-side, with a few olives.

14. Kulundia (M s).—A small village on a swell, surrounded by

الصفحة العاشرة من مذكرات مسح غرب فلسطين، حيث تظهر فيها كفر عقاب: قرية صغيرة على منحدر تل، بها القليل من الزيتون.

Conder, C. R. (Claude Reignier), 1848-1910; Kitchener, Horatio Herbert Kitchener, Earl, 1850-1916; Palmer, Edward Henry, 1840-1882; Besant, Walter, Sir, 1836-1901, The survey of western Palestine: memoirs of the topography, orography, hydrography, and archaeology. London: Committee of the Palestine exploration fund. 1881 – 1883. p.10.

olives, with quarries to the west. Ancient tombs occur here. This was one of twenty-one villages given by King Godfrey to the Canons of the Holy Sepulchre.*

* The villages (Casales) given as fiefs to the Holy Sepulchre Cathedral by Godfrey were as below (see 'Cartulary of H. Sep.'):

Ainquine	'Ain Kânieh
Armotieh	Arnûtieh
Kefreachab	Kefr 'Akâb
Kefredil	
Bubil	
Hubim	Hubîn
Aram	er Râm
Kalandie	Kulundia
Bet Digge	Beit Dukku
Mahomeria Major	Bîreh
Sabaiet	Sôba
Uniet	Beitûnia
Zenum	
Helmule	
Beithelamus	Beit Lahm
Barithmeta	
Beithumen	Beit Anân
Beitfuteier	
Beit Surie (Parva Mahomeria)	Beit Surik
Aineseins (Valdecurs)	'Ain Sinia

To these were added by Baldwin I., in the same district, the Castle of St. Lazarus in Bethany, afterwards exchanged for Tekoa and the villages of

Benehatie	
Benehabeth	Beni Hârith
Ragabam	Rûjib
Roma	Rûmeh

which are nearer Nâblus than the preceding.

Baldwin V. added other gifts, viz., the villages of

Bethel	Beitîn
Odermamel	
Der Sabeb	Deir Shabîb
Corteis	
Deir Musin	Deir Muheisin
Huetdebes	

all sold by Hugh of Ybelin to the Canons.

2—2

صفحة رقم 11 من مذكرات مسح غرب فلسطين حيث يظهر فيها أن كفر عقب هي كفريشاب في الفترة الصليبية

كفر عقب في حقبة الانتداب البريطاني

في التعداد السكاني لفلسطين عام 1922 الذي أجرته سلطات الانتداب البريطاني، كان عدد سكان كفر عقب 189 مسلماً، ارتفع في تعداد عام 1931 إلى 250 مسلماً، في 59 منزلاً.

في إحصائية عام 1945، كان عدد سكان كفر عقب 290 مسلماً ومساحة الأرض 5472 دونماً، بحسب مسحٍ رسمي للأراضي والسكان. حيث كان 829 دونماً للمزارع والأراضي الصالحة للري، و2736 دونماً للحبوب، بينما 10 دونم كانت مناطق بناء.

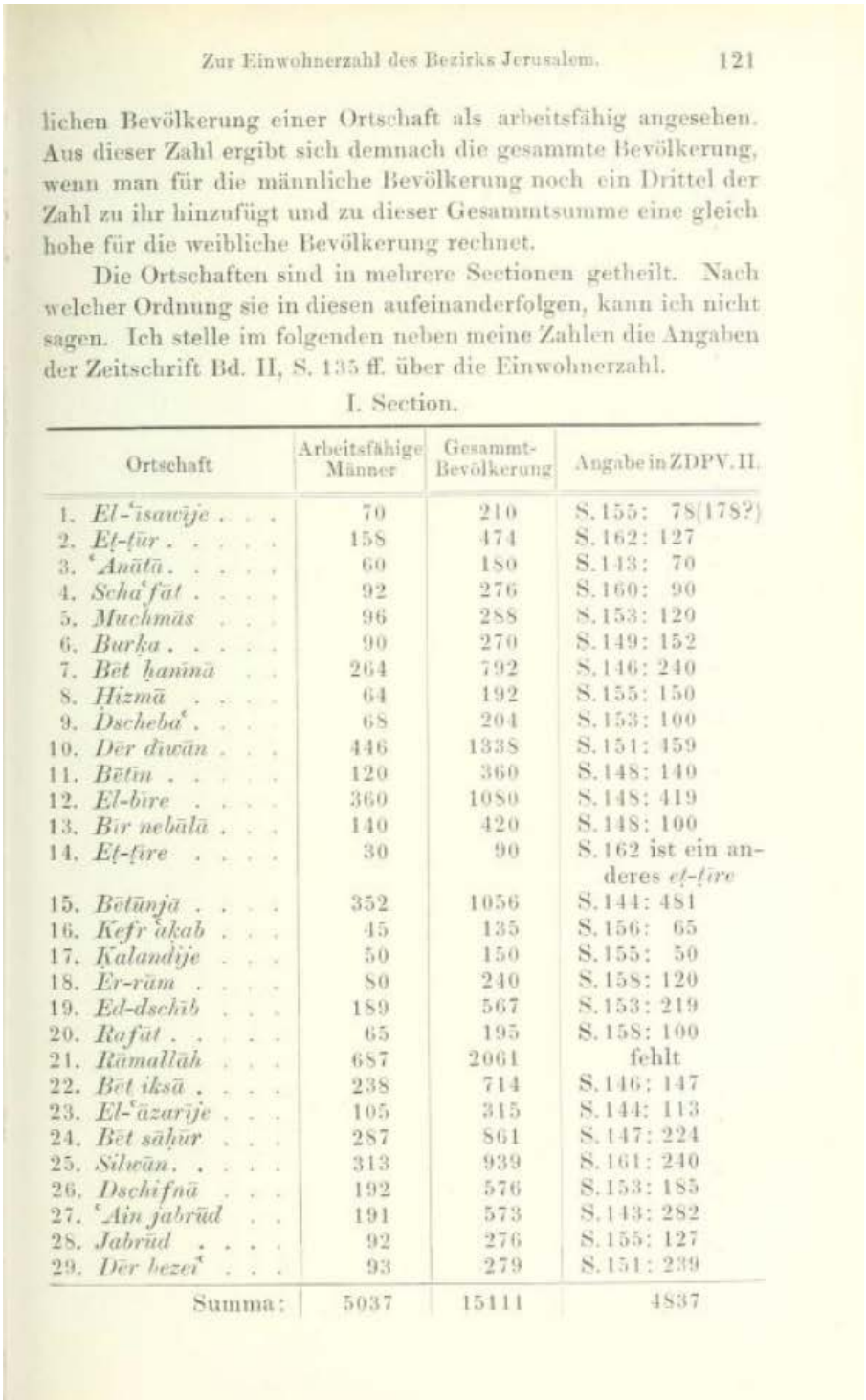

Zur Einwohnerzahl des Bezirks Jerusalem. 121

lichen Bevölkerung einer Ortschaft als arbeitsfähig angesehen. Aus dieser Zahl ergibt sich demnach die gesammte Bevölkerung, wenn man für die männliche Bevölkerung noch ein Drittel der Zahl zu ihr hinzufügt und zu dieser Gesammtsumme eine gleich hohe für die weibliche Bevölkerung rechnet.

Die Ortschaften sind in mehrere Sectionen getheilt. Nach welcher Ordnung sie in diesen aufeinanderfolgen, kann ich nicht sagen. Ich stelle im folgenden neben meine Zahlen die Angaben der Zeitschrift Bd. II, S. 135 ff. über die Einwohnerzahl.

I. Section.

Ortschaft	Arbeitsfähige Männer	Gesammt-Bevölkerung	Angabe in ZDPV. II.
1. *El-ʿisawīje*	70	210	S. 155: 78(178?)
2. *Et-tūr*	158	474	S. 162: 127
3. *ʿAnātā*	60	180	S. 143: 70
4. *Schuʿfāt*	92	276	S. 160: 90
5. *Muchmās*	96	288	S. 153: 120
6. *Burḳa*	90	270	S. 149: 152
7. *Bēt ḥanīnā*	264	792	S. 146: 240
8. *Ḥizmā*	64	192	S. 155: 150
9. *Dscheba'*	68	204	S. 153: 100
10. *Dēr dīwān*	446	1338	S. 151: 459
11. *Bētīn*	120	360	S. 148: 140
12. *El-bire*	360	1080	S. 148: 419
13. *Bir nebālā*	140	420	S. 148: 100
14. *Et-tire*	30	90	S. 162 ist ein anderes *et-tire*
15. *Bētūnjā*	352	1056	S. 144: 481
16. *Kefr ʿaḳab*	45	135	S. 156: 65
17. *Kalandije*	50	150	S. 155: 50
18. *Er-rām*	80	240	S. 158: 120
19. *Ed-dschīb*	189	567	S. 153: 219
20. *Rafāt*	65	195	S. 158: 100
21. *Rāmallāh*	687	2061	fehlt
22. *Bēt iksā*	238	714	S. 146: 147
23. *El-ʿāzarije*	105	315	S. 144: 113
24. *Bēt sāḥūr*	287	861	S. 147: 224
25. *Silwān*	313	939	S. 161: 240
26. *Dschifnā*	192	576	S. 153: 185
27. *ʿAin jabrūd*	191	573	S. 143: 282
28. *Jabrūd*	92	276	S. 155: 127
29. *Dēr ḥezeʾ*	93	279	S. 151: 239
Summa:	5037	15111	4837

وثيقة تُوضح عدد سكان كفر عقاب عام 1896، حيث قُدر عددهم بحوالي 135 نسمة

وفي أعقاب الحرب العربية - الإسرائيلية عام 1948، وبعد اتفاقيات الهدنة لعام 1949، أصبحت كفر عقب تحت الحكم الأردني، وضمت عام 1950. في عام 1961، كان عدد السكان 410 أشخاص[10].

كفر عقب بعد الاحتلال الاسرائيلي عام 1967

بعد حرب 1967، أصبحت كفر عقب تحت الاحتلال الإسرائيلي. بلغ عدد السكان في تعداد عام 1967 الذي أجرته السلطات الإسرائيلية 287 نسمة، نشأ 8 منهم من الأراضي الإسرائيلية، صادرت "إسرائيل" 2037 دونم من أراضي كفر عقب من أجل بناء المستوطنات الإسرائيلية من كوخاف يعقوب.

بينما ضمت "إسرائيل" كفر عقب من جانب واحد مع باقي القدس الشرقية وتقع تحت سلطتها القضائية الكاملة، إلا أنها مفصولةً عن القدس بواسطة الجدار الإسرائيلي في الضفة الغربية. مفتشو البلدية لا يقومون أبداً بتفتيش المنطقة الواقعة خلف الجدار. هذا يخلق "كابوس التخطيط وحلم التطور".

سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية لسلب الأراضي الفلسطينية

منذ احتلال الضفة الغربية تعمل سلطات الاحتلال الإسرائيلي عبر الهيئات والسلطات الخاضعة لها، على تعميق السيطرة الإسرائيلية عليها، وتُمارس وسائل وطرقاً متعدّدةً بهدف إحكام سيطرتها على مواطني الضفة الفلسطينيين، وعلى أراضيهم ومواردهم الطبيعية، على نحوٍ مُخالف للقانون

الدولي الذي ينصّ على أن الاحتلال هو وضعٌ مؤقّتٌ، وأن القوّة المحتلّة هي عملياً مؤتمنة على المنطقة لمنفعة السكان المحليّين.

وتتّصف السياسة المعلنة والخفيّة التي تنتهجها سلطات الاحتلال في الضفة الغربية، بانتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

حيث تشمل هذه الانتهاكات النهب والسلّب باسم القانون أو ضمن تجاهل القانون، وفي ظل غياب المساءلة في حالات ارتكاب مُخالفات عنفٍ ضد فلسطينيين أو تعدٍّ على ممتلكاتهم، على نحوٍ يضمن حصانةً شبه تامّة للمستوطنين الإسرائيليين وأفراد قوات الأمن المتورّطين في هذه المخالفات.

إحدى أبرز الوسائل لتعميق السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية هي سياسة الاستيطان الإسرائيلية، وأساسها بناء المستوطنات والبؤر الاستيطانية في الأراضي المحتلّة.

ولا تنحصر سياسة الاستيطان في الاستيلاء على الأراضي لأغراض البناء والزراعة فحسب، بل تتعدّاها لتشمل سلسلة من القيود، مثل: تحديد ترتيبات أمنية في مساحات واسعة يُمنع دخول الفلسطينيين إليها، وشقّ شوارع للإسرائيليين فقط، والتنقيب عن الآثار كوسيلة للاستيلاء على الأراضي وتأليف رواية تاريخية توراتية مزيفة تُلغي وجود الفلسطينيين.

آلية الاستيلاء على الأراضي

بواسطة آلية قضائية بروقراطية مُعقدة، استولت "إسرائيل" على حوالي 50% من مساحة الضفة الغربية، وكان هذا بالأساس لبناء المستوطنات وتحضير احتياط في حالة ضرورة توسيعها.
الإعلان عن الأراضي كأراضي دولة وتسجيلها على هذا الأساس، هي الطريقة المركزية للاستيلاء على الأراضي.

هذا الإجراء بدأ اتباعه في عام 1979 واستند على تطبيق قانون الأراضي العثماني من عام 1858، الذي كان ساري المفعول عشية الاحتلال.

طرقٍ أُخرى اتبعتها "إسرائيل" للاستيلاء على الأراضي، والتي تستند على أساسٍ قضائي، هي طريقة إعلانها مناطق عسكرية، وإعلانها "ممتلكات متروكة" ومُصادرة أراضي لاحتياجات جماهيرية.

الاستيلاء على الأراضي تم بمخالفة القوانين الأساسية لأي إجراء عادل. حيث في الكثير من الأحيان لم يعرف الفلسطينيون بأن أراضيهم قد تم تسجيلها على اسم الدولة، ولما عرفوا بذلك كان موعد تقديم الاعتراض متأخراً، بل وواجب الإثبات وقع دائماً على الفلسطينيين الذين يدّعون بأن الأراضي ملكاً لهم، ولو نجح صاحب الأرض بإثبات ملكيته للأرض، في بعض الأحيان تُسجل الأرض باسم الدولة بادعاء أن هذه الأرض قد تم تسليمها للمستوطنة "بحسن نية".

كل هذه الطرق تصب في هدفٍ واحدٍ: بناء مستوطنات مدنية في الأراضي المحتلة. لذلك، فإن الطريقة التي يتم بها نقل الملكية على الأراضي من الفلسطينيين إلى الإسرائيليين ثانوية. إضافة إلى ذلك، بما أن الهدف غير مشروع حسب القانون الدولي، أي بناء المستوطنات، فإن تحقيق هذا الهدف غير مشروع أيضاً.

استخدام الأراضي كان مقصوراً على المستوطنات، بل منعت "إسرائيل" الفلسطينيين من استعمالها لأي غرضٍ كان.
هذا الاستخدام مرفوض وغير قانوني، بغض النظر عن قانونية إجراء الاستيلاء وأنه بموجب القانون الدولي والقانون الأردني. كون "إسرائيل" القوة المحتلة للأراضي، فإنه يترتب عليها الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الفلسطينيين عند استعمالها لأراضٍ عامة.

في غالبية الأحيان تعاونت محكمة العدل العليا مع آلية الاستيلاء على الأراضي، وساعدت بخلق رداء قانوني لهذه الإجراءات.

في بادئ الأمر قبلت محكمة العدل العليا ادعاء الدولة بأن الاحتياجات العسكرية الملّحة تقتضي ذلك، وسمحت للدولة بمصادرة أراضي يمتلكها سكان فلسطينيون لإقامة هذه المستوطنات.

ورفضت محكمة العدل العليا التدخل لمنع إجراء الإعلان عن هذه الأراضي كأراضي دولة.

ولنرى ماذا فعلت سلطات الاحتلال مع قرارات المحكمة العليا بخصوص قرية كفر عقب.

التماسات لوقف بناء مبان غير قانونيّة بجوار مستوطنة كوخاف يعقوب، وإلغاء الإعلان عن اعتبار أراضي كفر عقب أراضي دولة

في أغسطس 2009 اكتشف أهالي القرية الفلسطينية كفر عقب أنه قد بدأ على أراضيهم المحاذية لمستوطنة كوخاف يعقوب "المقامة على أراضي قرية مخماس الفلسطينية"، بناء 12 مبنى استيطاني. وقام رئيس مجلس القرية في أعقاب ذلك بالالتماس إلى محكمة العدل العليا، طلباً لمنع الاستمرار في بناء المباني.

بعد الالتماس أعلن قائد المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي عن إغلاق

المباني الاستيطانية الجديدة التي تم بناؤها على أراضي قرية كفر عقب

בבית המשפט העליון בירושלים
בשיבתו כבית משפט גבוה לצדק

בג"ץ 6505/09

1. עלי דאוד אמסעיל ברכאת, ראש מועצת כפר עקב,
2. אסמעיל דאוד אסמאעיל ברכאת
3. נצרי זיאד מחמוד ברכאת
4. חרב מנור אחמד ברכאת

באמצעות עו"ד מיכאל ספרד ו/או שלומי זכריה ו/או אבישר לב ו/או אמילי שפר ו/או כרמל פומרנץ ו/או מוחמד שקיר, מטעם ארגון "יש דין – מתנדבים למען זכויות אדם", מרחי יהודה הלוי 45, תל-אביב 65157; טל': 03.6206.947/8/9 פקס': 03.6206.950

העותרים

-- נגד --

1. שר הביטחון – אהוד ברק
2. מפקד כוחות צה"ל בגדה – האלוף אבי מזרחי
3. ראש המנהל האזרחי – תא"ל מרדכי מוטי אלמוז
4. מפקד משטרת מחוז ש"י – ניצב חגי דותן

באמצעות ב"כ עו"ד מפרקליטות המדינה, משרד המשפטים, רחי סלאח א-דין, ירושלים, פקס': 02.6467011

5. מועצה אזורית מטה בנימין

כוכב יעקב – ישוב קהילתי באמצעות עו"ד ע' סילבצקי ו/או נ' כ"ץ ואח' מרח קרן היסוד 27 ירושלים, טל': 02.6248877, פקס': 02.6248553

המשיבים

כתב עתירה מתוקן

בהמשך להחלטת בית המשפט מיום 28.11.11, והארכת המועד שנתבקשה וניתנה ביום 28.12.2011, מוגש בזאת כתב עתירה מתוקן למתן צו על תנאי לפיה מתבקש בית המשפט הנכבד להורות למשיבים לבוא וליתן טעם, באם יחפצו –

الالتماس الأول الذي قدمه كل من: علي داود أمسيل بركات رئيس مجلس كفار عاكف، اسماعيل داود اسماعيل مباركة، نصري زياد محمود بركات، حرب منور أحمد بركات ضد وزير الدفاع ايهود باراك، قائد قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية اللواء آفي مزراحي، رئيس الإدارة المدنية العميد مردخاي موتي الموز، رئيس شرطة منطقة "شاي" المشرف هاغاي دوتان

المنطقة التي تمّ البناء فيها ومنع دخول الإسرائيليين إليها.
ولكن رغم الأمر العسكري واصل مستوطنون إسرائيليون السكن في المنطقة بموجب اتفاق مع مستوطنة كوخاف يعقوب يجيز لهم السكن في المكان، كما قام بعضهم بالتوقيع على اتفاق مشابه بعد الإعلان عن إغلاق المنطقة. على ضوء ذلك، تم تقديم شكوى للشرطة ضد المشتبه بخرقهم للأمر العسكري.

ولكن الشرطة أغلقت ملف التحقيق دون محاكمتهم، ودون محاكمة قادة المستوطنة وعناصر أخرى يُشتبه في تحفيزهم السكان الإسرائيليين على خرق أمر اللواء.

وفي 3 سبتمبر 2009 أصدرت محكمة العدل العليا أمراً مع وقف التنفيذ يمنع "كل أعمال البناء وربط المباني القائمة بالبنى التحتية وشق الطرق بين المباني".

وفي مايو 2013، أي بعد أكثر من ثلاث سنوات ونصف السنة على تقديم الالتماس، وبينما كان لا يزال قيد المداولة القضائية، أعلن حارس الأملاك الحكومية والمتروكة في يهودا والسامرة عن حوالي 224 دونماً من قرية كفر عقب أراضي دولة، بما فيها الأراضي التي في صلب الالتماس، وذلك دون إعلام مقدّمي الالتماس بذلك.

في نوفمبر 2013 قدّمت منظّمة «ييش دين» استئنافاً باسم أصحاب الأراضي ضدّ الإعلان للجنة الاستئناف العسكريّة.

جاء في الاستئناف أنّ الإعلان "يسعى ببساطة إلى شرعنة البناء غير القانونيّ بأثرٍ رجعيّ. وبالتّالي، صُمّم هذا الإعلان لغرض تجاوز الإجراءات القضائيّة: تجاوز محكمة العدل العليا، تجاوز واجب تطبيق القانون، تجاوز المبادئ

الأساسيّة لسيادة القانون".

ذُكر في الاستئناف أنّ قرار الإعلان قد نُشر في مكاتب المجلس الإقليميّ "ماطيه بنيامين"، ولكن لم يتمّ إبلاغ مجلس كفر عقب به.

ولكن طالب رئيس الإدارة المدنيّة بمخالفة القانون الدّوليّ وأوامر عسكريّة، وإلغاء كافّة الإجراءات التّنظيميّة التي أُجريت حتّى اليوم في هذه الأراضي. وبهذا فهو يُطالب بمخالفة قرارات صادرة في هذا الشّأن في الماضي، وكذلك مُخالفة قرارات محكمة العدل العليا.

ويستمر مسلسل سلّب الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات رغماً عن القوانين الدولية.

ولنعود لعام 2015 لنكشف خطة الاحتلال الإسرائيلي لسرقة المزيد من أراضي كفر عقب والقرى الفلسطينية المجاورة لها، وبالتحديد في ديسمبر 2015، عندما كشفت حركة "السلام الآن" أن وزارة إسكان الاحتلال الإسرائيلي خصصت حوالي 2 مليون شيكل لبدء العمل في خطة تحمل رقم 764963 لإنشاء نحو 10 آلاف وحدة سكنية لتوسيع مستوطنة عطاروت.

تقع الخطة في قلب سلسلة متواصلة حضرية فلسطينية تمتد من رام الله عبر أحياء القدس الشرقية الفلسطينية التي ضمتها "إسرائيل" في كفر عقب وقلنديا، إلى بيت حنينا وشعفاط، التي يقطنها مئات الآلاف من السكان الفلسطينيين.

تهدف المستوطنة إلى دق إسفينٍ وأن تصبح جيباً إسرائيلياً من شأنه أن يمنع التطور الفلسطيني للمدينة المركزية والأكثر أهمية في الدولة الفلسطينية المستقبلية: منطقة القدس ورام الله وبيت لحم.

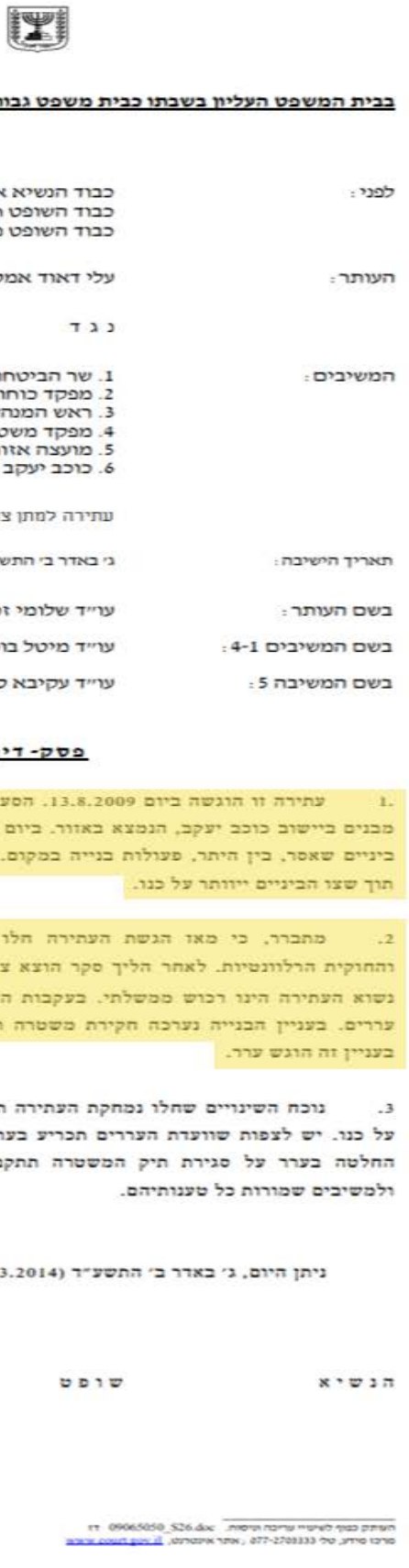

בבית המשפט העליון בשבתו כבית משפט גבוה לצדק

בג"ץ 6505/09

לפני:	כבוד הנשיא א' גרוניס כבוד השופט ח' מלצר כבוד השופט נ' הנדל
העותר:	עלי דאוד אמסעיל ברכאת, ראש מועצת כפר עקב
	נ ג ד
המשיבים:	1. שר הביטחון אהוד ברק 2. מפקד כוחות צה"ל בגדה האלוף גדי שמני 3. ראש המנהל האזרחי תא"ל יצחק (פולי) מרדכי 4. מפקד משטרת מחוז ש"י ניצב חגי דותן 5. מועצה אזורית מטה בנימין 6. כוכב יעקב יישוב קהילתי
	עתירה למתן צו על תנאי וצו ביניים
תאריך הישיבה:	ג' באדר ב' התשע"ד (5.3.2014)
בשם העותר:	עו"ד שלומי זכריה
בשם המשיבים 1-4:	עו"ד מיטל בוכמן-שינדל
בשם המשיבה 5:	עו"ד עקיבא סילבצקי

פסק-דין

1. עתירה זו הוגשה ביום 13.8.2009. הסעד שנתבקש בה היה להפסיק בנייה של מבנים ביישוב כוכב יעקב, הנמצא באזור. ביום 3.9.2009 ניתן על ידי מותב תלתא צו ביניים שאסר, בין היתר, פעולות בנייה במקום. דעתנו היא שיש למחוק את העתירה, תוך שצו הביניים ייוותר על כנו.

2. מהברר, כי מאז הגשת העתירה חלו שינויים שונים בתשתית העובדתית והחוקית הרלוונטיות. לאחר הליך סקר הוצא צו לפיו השטח שבגדרו הוקמו המבנים נשוא העתירה הינו רכוש ממשלתי. בעקבות הצו הוגשו עררים התלויים בפני ועדת עררים. בעניין הבנייה נערכה חקירת משטרה ובהמשך הוחלט לסגור את התיק. אף בעניין זה הוגש ערר.

3. נוכח השינויים שחלו נמחקת העתירה תוך שצו הביניים מיום 3.9.2009 נותר על כנו. יש לצפות שוועדת העררים תכריע בעררים שבפניה בהקדם ויש לקוות שאף החלטה בערר על סגירת תיק המשטרה תתקבל תוך זמן קצר. כמובן שלעותרים ולמשיבים שמורות כל טענותיהם.

ניתן היום, ג' באדר ב' התשע"ד (5.3.2014), בנוכחות באי כוח בעלי הדין.

ה נ ש י א ש ו פ ט ש ו פ ט

השתק כפוף לשימוש עריכה וחיפוש. 09065050_S26.doc דז
מרכז מידע, טל' 077-2703333, אתר אינטרנט, www.court.gov.il

حكم محكمة العدل العليا 6505/09 – بركات وآخرون ضد وزير الأمن وآخرين
اتضح أنه منذ تقديم الالتماس، حدثت تغييرات مختلفة في البنية التحتية الوقائعية والقانونية ذات الصلة.

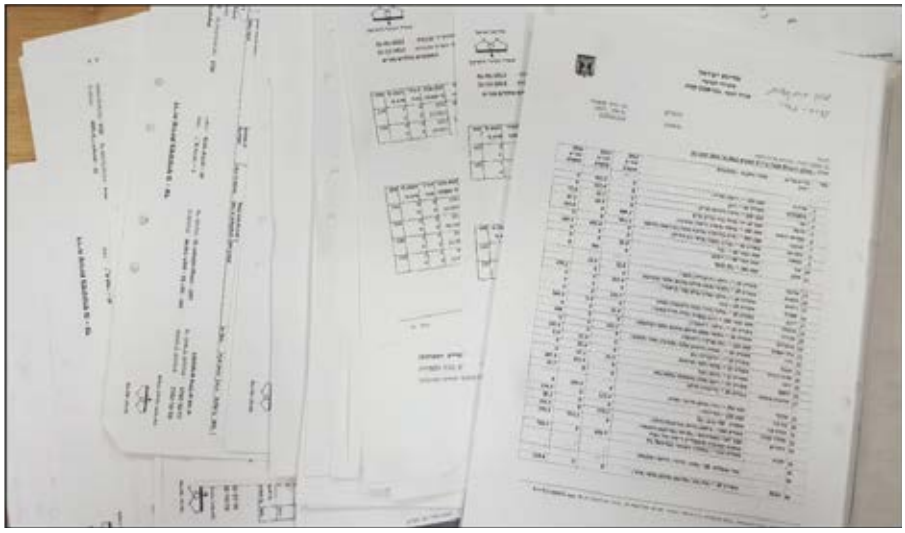

صور من الوثائق التي وصلت لفريق مراقبة المستوطنات "السلام الآن" عن خطة وزارة الإسكان الإسرائيلية في المستوطنات، وتم نشره بتاريخ 15 ديسمبر 2015 في تقرير باللغة العبرية بعنوان: "ادفنوا حل الدولتين" - وزارة الإسكان تُخطط لاستيعاب ربع مليون مستوطنٍ جديد

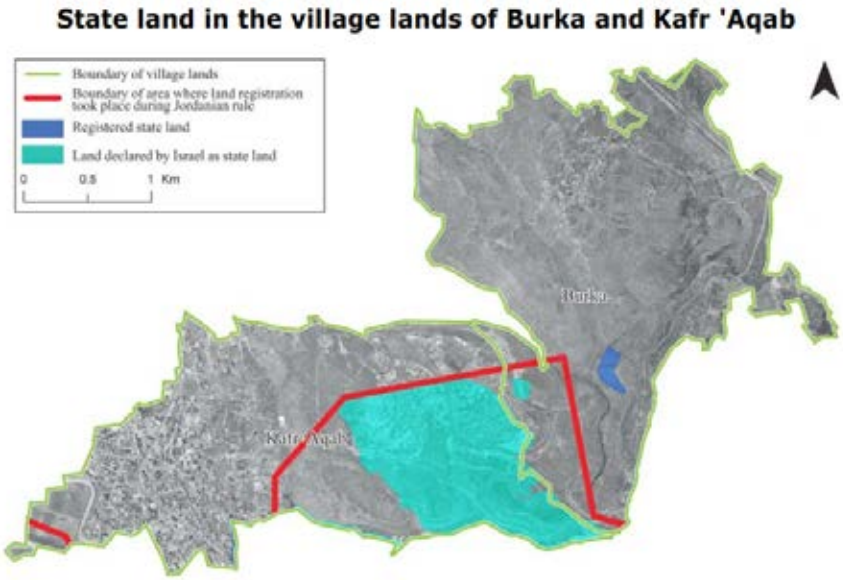

خريطة[11]

إن إنشاء حي إسرائيلي يضم آلاف الوحدات السكنية، وهو ما يعني عشرات الآلاف من الإسرائيليين، سيجعل من الصعب على أي ترتيبٍ قائمٍ على دولتين في المستقبل لشعبين بسبب عدم الاستمرارية الفلسطينية والضرر الذي يلحق بإمكانيات رأس المال الفلسطيني في القدس الشرقية.

ولتسهيل عملية السلّب والنهب اعتبرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي معظم مساحة المخطط "أراضي دولة" وهذا بالطبع يسمح للاحتلال طبقاً لقوانية الخاصة التي تُخالف كل القوانين والأعراف الدولية، ببناء المستوطنة دون الحاجة إلى مُصادرة الأراضي من أصحابها الفلسطينيين. في الوقت نفسه، لا يزال جزءٌ كبيرٌ من الأرض يُعتبر أرضاً خاصة ملكاً للفلسطينيين.

ولكن الخطة هي تنفيذ إجراء "الدمج والتوزيع" (بدون موافقة الفلسطينيين أنفسهم مالكي الأرض) حيث يتم تخصيص جزءٌ معينٌ من الأرض لجميع مالكي الأراضي وفقاً لقيمة أراضيهم. كما تضمنت الخطة هدم عشرات الوحدات السكنية الفلسطينية التي تم بناؤها في المنطقة دون تصاريح على مدار السنوات.

أما الجديد في الوقت الراهن فهو أن الاحتلال الإسرائيلي لم يضرب بعرض الحائط كما هو معتاد كل القوانين والقرارات الدولية فحسب، بل في هذه المرة تفوق على نفسه في ضرب "صفقة القرن" وخطة ترامب لبناء منطقة سياحية خاصة للفلسطينيين في حي كفر عقب والقرى المحيطة بها.

يتضمن الفصل الخاص بالقدس في خطة ترامب للسلام قسماً بعنوان **"منطقة سياحية خاصة"**. وتنص الخطة على أن: **" إسرائيل يجب أن تسمح بدولة فلسطين لتطوير منطقة سياحية خاصة في عطروت، في منطقة محددة يتفق عليها الطرفان".**

هذه المنطقة، وفقاً لخطة السلام: **"يجب أن تكون منطقة سياحية عالمية وأن تدعم السياحة الإسلامية إلى القدس ومواقعها المقدسة"، وأن تشمل المطاعم والمتاجر والفنادق والمراكز الثقافية والمرافق السياحية الأخرى، إلى جانب "مواصلات عامة حديثة تُوفر سهولة الوصول إلى الأماكن المقدسة ومنها".**

لا تُناقش "صفقة القرن" بالضبط أين ستقع هذه المنطقة السياحية الخاصة، لكن الحي الجديد المخطط له لهذه الغاية يمتد على جميع المساحات المتبقية غير المبنية في عطروت بين المنطقة الصناعية والجدار الفاصل.

ولكن بتاريخ 12 فبراير 2020 أي بعد مرور أقل من شهر واحد على خطة السلام المقترحة من الرئيس ترامب، ماذا حدث؟!

خطة متقدمة لمستوطنة جديدة في عطروت في قلب القدس الشرقية الفلسطينية

قدمت ما تُسمى بوزارة الإسكان "للاحتلال الإسرائيلي" في شهر فبراير 2020 إلى بلدية القدس خطة بناء مستوطنة جديدة مؤلفة من 9000 وحدة في موقع مطار عطروت بين الأحياء الفلسطينية كفر عقب وقلنديا والرام شرق بيت المقدس.

هذه هي الخطوة الأولى في عملية الموافقة على الخطة، وإذا تمت الموافقة على الخطة وبنائها، فستكون بمثابة إنشاء مستوطنة جديدة في القدس الشرقية لأول مرة منذ أن أقامت حكومة نتنياهو مستوطنة هار حوما في عام 1997.

والمستوطنة ستقام على أرض ستصبح جزءاً من الدولة الفلسطينية بموجب خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسلام، ويسكنها حالياً حوالي 15 عائلة فلسطينية.

ستقع المستوطنة في الطرف الشمالي من القدس على أرضٍ قريبةٍ من مطار عطروت السابق، وسيمتد حتى الجدار الفاصل، والذي سيكون الحدود بين المستوطنة الجديدة، وحي كفر عقب الفلسطيني. على الرغم من اعتبار كفر عقب جزءاً من القدس ، إلا أنها تقع على الجانب الآخر من الجدار.

تشمل الخطة 1243 دونم (ما يقرب من 310 فدان) من الأراضي، ومن المتوقع أن تشمل 6900 - 9000 وحدة سكنية.

وتشمل الخطة 300 ألف متر مربع من المساحات التجارية و 45 ألف متر مربع للشركات الأخرى، إلى جانب فندق وخزان مياه ومرافق أخرى.

لا تذكر الخطة صراحة نوعية المستوطنة، لكنها تشمل المعابد اليهودية وحمامات الطقوس اليهودية، مما يُوضح أنها مُخصصة للسكان اليهود الإسرائيليين. ويوجد حالياً عدد من العائلات الفلسطينية تعيش في المنطقة المخططة للمستوطنة الجديدة إلى جانب مسجد.

قال "أفيف تاتارسكي"، الباحث في منظمة "عير عميم" اليسارية عن قرار الاحتلال الإسرائيلي بإنشاء هذه المستوطنة: **"مع اقترابنا من الانتخابات، يُروج نتنياهو لخطوات**

PRIVILEGES, BENEFITS AND OBLIGATIONS

The privileges, benefits and obligations of Arab residents of these areas who choose to keep their status as permanent residents of Israel should remain the same.

The privileges, benefits and obligations of Arab residents of these areas who choose to become citizens of Palestine will be determined by the laws of the State of Palestine and the State of Israel, as applicable.

The residents of these areas who choose to become citizens of the State of Israel will have all the privileges, benefits and obligations of being citizens of the State of Israel. Residents of these areas, who today are citizens of Israel, will maintain the same privileges, benefits and obligations that they have today.

SPECIAL TOURIST AREA

The State of Israel should allow for the development by the State of Palestine of a special tourism zone in Atarot, in a specific area to be agreed upon by the parties. We envision that this area should be a world class tourist zone that should support Muslim tourism to Jerusalem and its holy sites. We envision that this zone will become a thriving and vibrant tourism center that includes state-of-the-art public transportation that provides easy access to and from the holy sites.

To support this new development, the economic development program will identify financing for the construction of restaurants, shops, hotels, cultural centers, and other tourism facilities within this zone. Fast-track accessibility to the Muslim Holy Shrines should be developed and maintained. The specific details of this area, including, without limitation, taxation, and zoning should be negotiated between the parties.

TOURISM MATTERS RELATING TO THE OLD CITY OF JERUSALEM

Without derogating the State of Israel's sovereignty, during the negotiation of the Israeli-Palestinian Peace Agreement, and subject to the State of Israel's security requirements, the parties shall:

1. Negotiate a mechanism by which licenses shall be provided to Palestinian tour guides to operate tours in the Old City of Jerusalem as well as at sites sacred to Christianity and Islam in other areas of Jerusalem;

2. Establish a Jerusalem-Al Quds Joint Tourism Development Authority (the "**JTDA**"). The JTDA will work to promote Jewish, Muslim and Christian tourism in both the State of Israel and the State of Palestine. Israel will establish a mechanism whereby part of the tax revenues from the increased tourism in the Old City of Jerusalem will be allocated to the JTDA for further reinvestment for tourism in the Old City of Jerusalem. The JTDA will also work with the Hashemite Kingdom of Jordan to promote regional tourism.

18

صورة للصفحة رقم 18 من الفصل الخامس بعنوان "منطقة سياحية خاصة"

المنطقة التي تم التخطيط للحي الجديد فيها مع وجود كفر عقب في الخلفية خلف الفصل العنصري

غير مسؤولة بشكلٍ متزايد، إن بناء حي ضخم وراء الخط الأخضر هو محاولة لخلق حقائق لا رجعة فيها على الأرض، لا يمكن لإسرائيل أن تستمر في فعل ما تشاء إلى الأبد. عاجلاً أم آجلاً ، ستفهم إسرائيل والفلسطينيون أن التسوية مع عاصمتين في القدس هي أمر جيد لنا جميعاً". وأضاف" في إحباط مثل هذا الاحتمال بخطوات مثل بناء حي ضخم ، يضر نتنياهو بالقدس وسكانها"[12].

أما حركة السلام الآن، فشهدت بأن: "نتنياهو يريد توجيه ضربةٍ قاتلةٍ أُخرى لاحتمال حلّ الدولتين. يدقُ الحي الاستيطاني المخطط له إسفيناً في قلب الاستمرارية الحضرية الفلسطينية بين رام الله والقدس الشرقية، مما يمنع إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية. نتنياهو يجر "إسرائيل" إلى واقع دولة عنصرية ثنائية القومية ويُعرض المشروع الصهيوني للخطر".

خريطة المنطقة

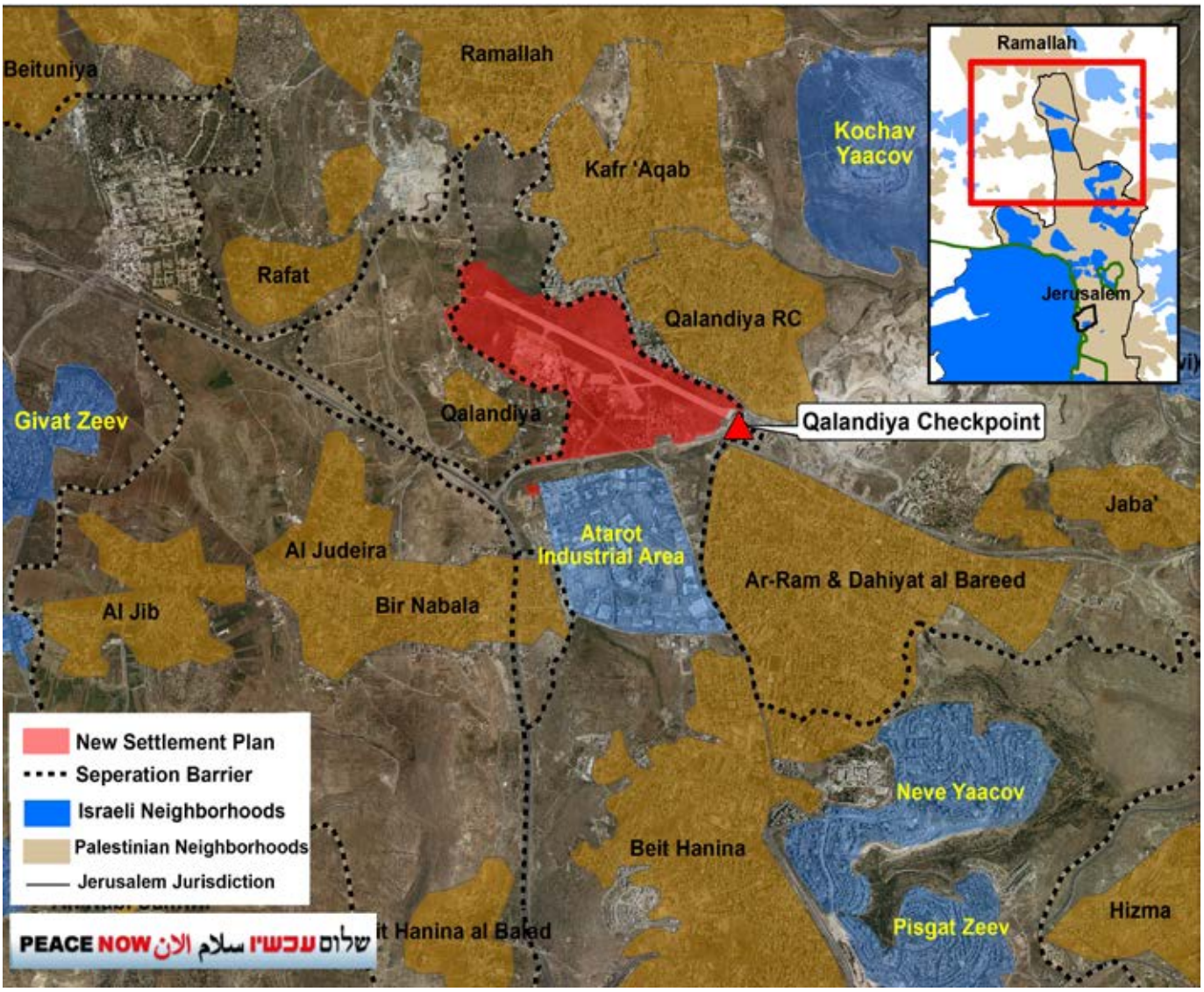

خريطة نشرتها حركة الإسلام الآن على موقعها الاليكتروني[13] بتاريخ 18 فبراير 2020 ضمن تقرير بعنوان "خطة متقدمة لمستوطنة جديدة في عطروت في قلب القدس الشرقية الفلسطينية"

Endnotes

1. وهذا يتناقض مع "معايير كلينتون" التي تنص على أن جميع الأحياء العربية ستكون جزءاً من الدولة الفلسطينية المستقبلية.
2. صندوق استكشاف فلسطين Palestine Exploration Fund: جمعية أُسِّست عام 1864 تحت رعاية الملكة فكتوريا ملكة إنجلترا، وكان رئيس الجمعية أسقف يورك. وساهمت وزارة الحرب البريطانية بخدمات بعض الضباط، وخصوصاً من المهندسين مثل: الكابتن كلود كوندر والكابتن تشارلز وارين (الذي اشتهر فيما بعد في جنوب إفريقيا) والملازم هـ. كتشنر (وهو اللورد كتشنر الذي عُيِّن فيما بعد معتمداً بريطانياً في مصر واشتهر في السودان)، وت. إ. لورنس.
3. Conder, C. R. (Claude Reignier), 1848-1910; Kitchener, Horatio Herbert Kitchener, Earl, 1850-1916; Palmer, Edward Henry, 1840-1882; Besant, Walter, Sir, 1836-1901, The survey of western Palestine: memoirs of the topography, orography, hydrography, and archaeology. London: Committee of the Palestine exploration fund. 1881 – 1883. p.11.
4. ناهية أو ناحية إدارية كان الكيان الإقليمي الإداري للإمبراطورية العثمانية، والناهية أصغر من قضاء. كان يرأسها (والياً) يعينه الباشا. كان القضاء تقسيماً فرعياً للسنجق.

منطقة كفر عقب بين القدس ورام الله، التي يحيط بها الجدار الفاصل

5. تم استخدام لواء بالتبادل مع المصطلح التركي "سنجق" في زمن الدولة العثمانية، وبعد سقوطها استخدم المصطلح في البلدان العربية التي كانت في السابق تحت الحكم العثماني. تم استبداله تدريجياً بمصطلحات أخرى مثل القضاء والمنطقة وأصبح الآن غير مستخدم. في حين أنه يُستخدم فقط من وقت لآخر في سوريا للإشارة إلى مقاطعة هاتاي، التي تم التنازل عنها بموجب الانتداب الفرنسي على سوريا لتركيا في عام 1939، التي كانت تُعرف باسم لواء إسكندرون.
6. الآقچة كانت العملة السائدة في الدولة العثمانية، وهي تُساوي ثلث البارة. ضربت لأول مرة سنة 729هـ/ 1327م في عهد السلطان أورخان. وكانت النقود العثمانية تحمل على وجهها الأول كلمة الشهادة، وعلى الوجه الثاني اسم الأمير باللغة الدارجة «أورخان» وهي عبارةٌ يُقصد بها الدعاء له «خلد الله ملكه» دون الإشارة إلى الأب ولا زمان الضرب ومكانه، مما أدى إلى ازدهار الحركة التجارية الخارجية.
7. إدوارد روبنسون (Edward Robinson) هو باحثٌ أمريكيٌ مُتخصص بالدراسات الكتابية. وهو عَمِل بمجال الأماكن التوراتية وعلم الآثار التوراتي. كان باحثٌ بمنطقة فلسطين أثناء الحُكم العثماني. لُقب بـ"أبو الجغرافية التوراتية"، و"مؤسس علم الآثار التوراتي الحديث".
8. روبنسون ، إي . سميث ، إي (1841). أبحاث الكتاب المقدس في فلسطين وجبل سيناء والعربية البتراء: مجلة أسفار سنة 1838. صفحات 2 و3. بوسطن: كروكر وبروستر (باللغة الإنجليزية).
9. Schick, C. "Zur Einwohnerzahl des Bezirks Jerusalem". Zeitschrift des Deutschen Palästina-Vereins. 19: 120–127. 1896, p. 121.
10. الحكومة الأردنية، دائرة الإحصاءات العامة، 1964، ص 24.
11. تقرير بيت سيلم بعنوان: "تحت ستار الشرعية إعلانات "إسرائيل" عن أراضي الدولة في الضفة الغربية"، تم نشره باللغة العبرية والإنجليزية. فبراير 2012.
12. جريدة هآرتس الإسرائيلية، مقالة نير حسون، بعنوان: "إسرائيل تُخطط لإنشاء حي يهودي على أرض خصصها ترامب للفلسطينيين"، بتاريخ 18فبراير 2020.
13. خريطة نشرتها حركة الإسلام الأن على موقعها الإلكتروني بتاريخ 18 فبراير 2020 ضمن تقرير لها باللغة العبرية بعنوان "خطة متقدمة لمستوطنة جديدة في عطروت في قلب القدس الشرقية الفلسطينية". https://peacenow.org.il/atarot_plan

رقم قياسي بعمليات هدم المنازل بالقدس للعام 2020

قالت جمعيّة "عير عميم" الإسرائيلية المناهضة للاحتلال: "إن هدم المنازل الفلسطينية في مدينة القدس المحتلة بلغ رقماً قياسيّاً للعام 2020، وقبل نهاية العام بشهرين يُعد عدد المنازل التي هدمتها "إسرائيل" الأعلى منذ 20 عاماً".

وبحسب تقرير جديد أصدرته الجمعية؛ فإن سلطات الاحتلال شنّت خلال العام 2020 الجاري، حملة هدمٍ هي الأوسع على الأحياء المقدسية منذ بدء العمل على توثيق عمليات هدم المنازل قبل 20 عاماً.

وبرز من المعطيات الجديدة تضاعف عمليات الهدم الذاتي في المدينة المحتلة، نتيجة لتعديلات الحكومة الإسرائيلية على قانون التخطيط والبناء؛ وتضاعف وتيرة الهدم في حين يُمنع المقدسيون من الحصول على تصاريح بناء.

وأوضحت المعطيات التي أوردتها الجمعية أن بلدية الاحتلال في القدس أقدمت على هدم 129 وحدة سكنيّة بين شهري يناير وأكتوبر 2020.
وأكدت أن عمليات هدم المنازل في

القدس، وصلت حتى قبل شهرين من انتهاء عام 2020 إلى حصيلة قياسية، لافتة إلى أن عمليات الهدم "تجاوزت الرقم السابق المسجّل في العام 2016، حيث تم خلال ذلك العام كلّه هدم 123 وحدة سكنيّة".

ولفتت إلى أن الحصيلة القياسية لعمليات الهدم تأتي على الرغم من "تجميد عمليات هدم المنازل مرتين خلال هذا العام، لمدة ثلاثة أشهر، بسبب أزمة كورونا بين 24 مارس حتى 25 مايو، وبين 18 سبتمبر وحتى 18 أكتوبر".

وأكدت الجمعية أن سلطات الاحتلال لم تصدّق على مخطّطات هيكليّة لتطوير الأحياء الفلسطينية في القدس منذ أكثر من عشرين عاماً، الأمر الذي أدى إلى زيادة عمليات الهدم.

وأوضحت أن تحويل المخطّط الهيكليّ الذي تُروج له بلديّة الاحتلال في القدس، لحي وادي الجوز، إلى مخطّط رئيس، "لن يتيح إصدار تصاريح بناء".

وشددت على أنه "في ظل غياب خطة هيكليّة محدّثة تخصص أراضي للبناء، لن يتم استصدار تصاريح بناءٍ حتى لو تم التصديق على المخطط".

وذكرت الجمعية أن "هذه الأزمة آخذة في التصاعد؛ حيث إن غالبية العائلات في شرقي القدس لا فرصة لديها للحصول على تصاريح بناء، رغم الزيادة الطبيعية للسكان".

وعدت أن السبب الثاني الذي أدى إلى مُضاعفة عمليات الهدم، هو "التعديل رقم 116 من قانون التخطيط والبناء، الذي أدى إلى حصول قفزةٍ في عمليات الهدم الذاتيّ".

وأوضحت الجمعية أن التعديل رقم 116 الذي دخل حيّز التنفيذ سنة 2019 شدد قبضة السلطات في تنفيذ العقوبات ضدّ البناء من دون تصريح، وفرض قيود على قدرة المحاكم على التدخل في مثل هذا النوع من القضايا.

وطرأ في عام 2019 ارتفاعٌ حادٌ في منسوب الهدم الذاتي لـ40 وحدة سكنيّة، وذلك مقارنةً بالمعدّل الذي يتراوح ما بين 15-10 وحدةً سكنيّة هدمت في السّنوات السّابقة.

وبحسب جمعية "عير عميم"؛ فإنه منذ 20 يناير من العام الجاري، تضاعف عدد مرات الهدم الذاتيّ بأكثر من ضعفين، وبلغ تعداده حتى الآن 84 وحدة سكنيّة و30 مبنىً إضافياً".

وشددت الجمعية على أن "السلطات الإسرائيليّة لا تتيح لسكان شرقي القدس من جهةٍ بناء منازلها بحسب القانون، وهي تضاعف من جهةٍ أخرى وتيرة عمليات هدم المنازل".

من جهته، قال الباحث في الجمعية أفيف تاتارسكي: "بلوغ عمليات الهدم ذروتها، بالذات في أيام كورونا، يُوضح أولويات الحكومة التي لا تَحولُ حتى الجائحة بينها وبين هدم المنازل".

وأضاف: "يضطرّ الفلسطينيون إلى البناء دون تصريح بسبب السياسة الإسرائيليّة المتمثلة في عدم التصديق على مخطّط هيكليّ في شرقيّ القدس".

وأكد أنه "من شأن التصديق على مخطّط

هيكليّ، أن تتيح حلّ الضّائقة الكبيرة التي يُعاني منها الفلسطينيون في القدس، وهذا ما ينبغي أن تُطالبَ به إسرائيل".

— — — — — —

الاحتلال يهدم 3 مساكن شرقي القدس

هدمت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي"، بتاريخ 28 أكتوبر 2020، مسكنين في أراضي برية السواحرة وثالثاً في تجمع "واد أبو هندي" البدوي، ضمن أراضي بلدة "أبوديس" شرقي القدس المحتلة.

وقال رئيس لجنة الدفاع عن أراضي بلدة السواحرة يونس جعفر، في تصريحات صحفية: "إن قوات الاحتلال هدمت مسكناً تبلغ مساحته حوالي 30 متراً مربعاً للمواطن شاكر السرخي، كما هدمت مسكناً للمواطن إسماعيل خليل هذالين".

وأفاد الناشط في مقاومة الاستيطان في بادية القدس محمد حجازي، أن قوات الاحتلال هدمت مسكناً في تجمع "واد أبو هندي" البدوي، بأراضي بلدة "أبو ديس" والمطل على مستوطنة "كيدار" الإسرائيلية، أثناء اقتحامها لتنفيذ عمليات هدم في برية السواحرة.

وأشار إلى أن المسكن المستهدف للمواطن عمر سليمان الذي يرسف والده في سجون الاحتلال.

ومنذ عام 1948، يسكن فلسطينيون في بادية القدس بعد أن هجرتهم السلطات "الإسرائيلية" "قسراً" من صحراء النقب جنوبي فلسطين المحتلة.

وتسعى حكومة الاحتلال "الإسرائيلي"، إلى ترحيل التجمعات البدوية شرقي القدس؛ من أجل إقامة مشروع استيطاني يُطلق عليه إسرائيلياً (اي 1).

وحسب مراقبين فلسطينيين؛ يهدف المشروع إلى الاستيلاء على 12 ألف دونم (الدونم يُعادل ألف متر مربع)، تمتد من أراضي القدس حتى البحر الميت؛ بهدف تفريغ المنطقة من أي وجودٍ فلسطيني؛ حيث يُعد جزءاً من مشروع لفصل جنوب الضفة عن وسطها.

— — — — — —

مخطط تهويدي يستهدف قلعة باب الخليل في أسوار القدس

تستعد سلطات الاحتلال للعبث في برج قلعة باب الخليل، أحد أهم معالم البلدة القديمة في القدس المحتلة، ضمن مشروع تهويدي لتغيير المعالم الإسلامية العتيقة.

ورصدت ما تُسمى بسلطة الآثار الإسرائيلية 40 مليون شيكل لتنفيذ عملية "تغيير معالم" ضخمة؛ والتي تُعد جزءاً من خطة أوسع لتزوير التاريخ في القدس.

وسينفذ المشروع التهويدي بمبادرة من مؤسسة "Clore Israel"، وبدعمٍ من بلدية الاحتلال في القدس والحكومة الإسرائيلية. ويقع برج القلعة في الجهة الشمالية الغربية للبلدة القديمة، داخل باب الخليل.

ويُعدّ من أهم معالم مدينة القدس، ويُطلق عليه اسم القلعة أو قلعة باب الخليل أو قلعة القدس. وكان البرج يُستخدم قديماً جزءاً من التحصينات الضخمة المتمثلة بثلاثة أبراج ضخمة لتحصين مدخل القدس.

والقلعة بشكلها اليوم هي بناءٌ مملوكي للناصر محمد بن قلاوون، بإضافات وترميمات عثمانية عديدة، أهمها التحصين الذي أقامه السلطان سليمان القانوني في عهده، وأبرز معالم القلعة هي المسجد المملوكي، والمسجد الصيفي الذي أقامه سليمان القانوني، ومئذنة من الفترة العثمانية، التي بُنيت في زمن السلطان محمد باشا عام 1655، وتحديداً في عام 1310.

أما باب الخليل فهو المدخل الغربي الرئيس للبلدة القديمة، ومبني بشكل زاوية قائمة؛ للحيلولة دون دخول الأعداء والمقتحمين.

تهويد سور القدس

ومنذ احتلال القدس عملت سلطات الاحتلال على ربط الحي اليهودي بالجزء الغربي من المدينة من خلال السيطرة على باب الخليل، وبعد هزيمة عام 1967 نفذ الاحتلال حفريات شاسعة في المنطقة لتزوير التاريخ الإسلامي، حيث حول القلعة ومسجدها إلى متحف سماه متحف "قلعة داود".

وتتعرض أسوار القدس لعمليات تهويد مستمرة وسرقة حجارتها التاريخية بدعوى أعمال ترميم ضمن مشاريع الاحتلال لتغيير معالم القدس وأسماء أحيائها وشوارعها.

وسبق أن اتهم الشيخ عكرمة صبري رئيس الهيئة الإسلامية العليا في القدس سلطات الاحتلال بالعمل على تهويد تاريخ المدينة المقدسة من خلال تثبيت نقوش لنجمة داود ونقوش للهيكل المزعوم وغيرها من الرموز اليهودية فوق بوابات القدس القديمة.

ولفت خطيب المسجد الأقصى إلى أن أسوار القدس إسلامية، وقد أُعيد بناؤها في زمن القائد صلاح الدين الأيوبي بعد تحريره للمدينة من الصليبيين في معركة حطين عام 1187، وفي عهد السلطان سليمان القانوني العثماني تم ترميمها وبناؤها مجدداً، وهذا يدل أن لا علاقة لليهود بأسوار القدس.

وأشار الشيخ عكرمة إلى أن الاحتلال حاول البحث عن آثارٍ يهوديةٍ فلم يجد حجراً واحداً له علاقةً به، مشيراً إلى أنه في العام 1967 حفر في ساحة حائط البراق على عمق ما يزيد على عشرة أمتار، ولم يعثروا في أساسات السور سوى على حجارةٍ رومانيةٍ.

ويحيط سور القدس بالمدينة القديمة الممتدة على مساحة نحو كيلومتر مربع واحد وطوله 3.8 كلم، وارتفاعه نحو 10 أمتار، وله 15 باباً.

— — — — — —

الاحتلال يهدم خيمة سكنية في القدس

هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 21 أكتوبر 2020، خيمة سكنية في قرية بيت اكسا، شمال غرب القدس المحتلة.

وأفادت مصادر محلية أن قوات الاحتلال اقتحمت القرية، وهدمت خيمة سكنية للمواطن خليل أبو داهوك، وأجبرته على مغادرة المكان مع ماشيته.

وتعيش بيت اكسا حالة استثنائية، حيث يُقام على مدخلها حاجز احتلالي ثابت يمنع الدخول والخروج من البلدة إلا ضمن شروط تعجيزية، ويحول دون التواصل الجغرافي والاجتماعي لسكان البلدة مع محيطه من القرى الأخرى.

وتتعرض بيت اكسا، لمضايقات وتشديد من قوات الاحتلال التي تعزلها عن محيطها الجغرافي.

ويسكن معظم أهالي بيت اكسا في 700 دونم فقط يسمح بها الاحتلال بالبناء والسكن، من مجمل مساحة البلدة الذي يصل لـ 7398 دونماً تقريباً.

وتُسيطر ما تُسمى "الإدارة المدنية" الإسرائيلية عسكرياً وإدارياً على أغلب مساحة بيت اكسا، وتستغل ذلك في منع التوسع العمراني في البلدة التي يطوقها جدار الفصل العنصري.

وصادرت قوات الاحتلال مساحات واسعة من أراضي بيت اكسا لغاياتٍ متعددةٍ منها بناء مستوطنتي "راموت" و"هار شموئيل"، وجدار الضمّ والتوسع العنصري الذي يعزل القرية عن أراضيها الزراعيّة.

ويمنع الاحتلال الكثير من المواطنين من زراعة أراضيهم والعناية بها، ويُهدد بتحويل الأراضي الخصبة إلى غاباتٍ وأراضٍ ممنوع الزراعة فيها، بدعوى أنها تابعة لما تُسمى سلطة الطبيعة الإسرائيلية.

ماهر الأخرس: وضعي الصحي صعب ولن أفك إضرابي حتى نيّل حريتي

أكد الأسـير ماهر الأخرس، بتاريخ 25 أكتوبر 2020 تصميمه مواصلة معركته رغم تدهور حالته الصحية، وذلك حتى انتزاع حريته وعودته إلى أسرته في بلدة سيلة الظهر جنوب جنين.

وحيّـا الأسـير الأخرس - المضـرب منذ 91 يومـاً (حتى يوم 26 أكتوبـر 2020) مـن مـكان احتجازه في مستشـفى كابلان "الإسـرائيلي"- جميـع المتضامنين معه في الوطن والشـتات وأحرار العالم.

وقـال الأخرس، بعـد دقائق فقط من السـماح لوالدتـه وعائلته بالدخول لغرفته وزيارته لأول مرة منذ اعتقاله وإعلان إضرابه المفتوح عن الطعام: "وضعـي الصحي صعبٌ لكن المعنويات عاليـة ونُعطي معنويات للملايين والحمد لله، ولن أفك إضرابي تحـت قرارتهـم وتهديدهم إلا بالعودة لمنزلـي وعائلتي أو بحلٍ ثالثٍ، فإما حريتي أو الشهادة".

وعبـر الأسـير الأخرس عن سـعادته بدخول والدتـه وزوجته وأطفاله لغرفته، وعناقه بعد يومين من المعاناة وسـط الاحتجاز ومنع زيارته.

وقال الأخرس" أستمد إرادتي من شعبنا الفلسطيني، ومن عوائل الأسرى والشهداء؛ لأن الحرية تُنتزع انتزاعاً من الاحتلال الذي لن يكسـرنا أو يهزمنا، ووقفات الشعب الفلسطيني في كل مكان معي خير دليل على ذلك".

وأضـاف "فـي كل المراحل فإن الشـعب الفلسـطيني أعطاني المعنويات، فشـكراً لكل أبناء الشعب الفلسطيني لوقوفهم معي؛ لأن هـذه القضيـة ليسـت قضيتـي، وإنما قضية كل فلسـطيني يرفض الذل والإهانة والاحتلال".

الأخـرس الذي كان يتحدث بمعنويات عالية، أظهر صوته مدى ألمه ووجعه وتعبه، اختتم حديثه بتوجيه الشـكر والتحية لجميع أبناء الشـعب الفلسطيني والإعلاميين، وكل من وقف معه وقفةً مشـرفةً، وجميع أحرار العالم الـذي أكدوا وقوفهم لجانب الحق والعدالة والحرية.

وأضاف: "الشعب الفلسطيني حر، ودعمكم لي هو دعم لأنفسكم ولقضيتنا وحققنا، وهذا يُفرحني حيث أنا مصممٌ على العودة منتصراً أو شهيداً".

— — — — — —

"هآرتس"، 16/10/2020 أطلقوا سراح ماهر الأخرس الآن

للمرة الثانية على التوالي رفضت المحكمة العليا بتاريخ 13 أكتوبر 2020 الالتماس الذي قدمه المعتقل الإداري ماهر الأخرس، المضرب عن الطعام منذ شهرين ونصف الشهر (حتى يوم 16 أكتوبر 2020)، مطالباً بإطلاق سراحه.

الأخرس الموجود في مستشفى كابلان في وضعٍ صعبٍ، اقتُرح عليه وقف الإضراب عن الطعام في مقابل أن تتعهد الدولة عدم تجديد أمر اعتقاله الإداري عندما تنتهي مدة صلاحيته في 26 نوفمبر. لكن هذا العرض كان مرفقاً بشرط: الاعتقال يُمكن أن يتجدد، إذا تلقت معلومات جديدة بشأن "خطر متوقع من إطلاق سراحه". الأخرس رفض العرض وطالب بإطلاق سراحه من دون شروط.

عندما يتعلق الأمر باعتقالات إدارية تخضع المحكمة العليا مرةً أُخرى للمؤسسة الأمنية، على الرغم من أن لا مكان لها في دولة القانون. وبدلاً من أن تقول بصوتٍ واضحٍ وصارمٍ ومرة واحدة وإلى الأبد، إن الاعتقالات من دون مُحاكمة هي ظاهرة مرفوضة في دولة ديمقراطية؛ وبدلاً من أن تحسم أنه إذا كان لدى الدولة شكوك في شخص، أو تعتقد أنه يُشكل خطراً، فإنه يتوجب عليها أن تُقدم دليلاً ضده، وأن تُحيله على المحاكمة- تستمر المحكمة العليا في الموافقة على الاعتقالات الإدارية، مُتجاهلةً الخطر الذي تنطوي عليه.

الإحالة على المحاكمة هي الطريق الوحيدة لإحقاق العدالة. لا تُوجد طريقة أُخرى. لكن المحكمة العليا تتهرب مرةً تلو الأخرى من حسمٍ واضحٍ في الموضوع، وبذلك هي تُشوه دورها، كما يجري في كل بقية مُحاولاتها لإرضاء المؤسسة الأمنية بالموافقة على قراراتها في أغلبية الحالات بصورة تلقائية مُرعبة.

قضية الأخرس خطِيرة جداً، وبصورةٍ خاصة: وضعه الصحي يزداد تدهوراً، ومُطالبته بإطلاق سراحه من دون شروط مُحقة للغاية.

لكن بالطبع ليس هذا هو الأساس، المطلوب هو إذا كان لدى الدولة شكوك ضد الأخرس، يتعين عليها أن تُقدم الأدلة التي في حوزتها وإحالته على المحاكمة. وإذا لم يكن لديها أيُّ دليل، فيجب أن تُطلق سراحه من دون شروط، فوراً. الوقت ينفذ، وضعه يزداد سوءاً. إذا لا سمح الله تُوفي، تتحمل المحكمة العليا أيضاً المسؤولية عن موته. ومن المؤسف أنها لا ترى هذا في هذه القضية أيضاً.

— — — — — —

"إسرائيل" تبلغ السلطة بدء مصادرة رواتب الأسرى مطلع يناير المقبل

كشفت قناة عبرية بتاريخ 28 أكتوبر 2020 النقاب عن إبلاغ الاحتلال الإسرائيلي السلطة الفلسطينية بعدم وجود نيّة لتمديد بدء سريان الأمر العسكري الخاص بوضع اليد على رواتب الأسرى.

وذكرت قناة "كان 11" العبرية أنه جرى إبلاغ السلطة بأن الأمر سيتم البدء بتنفيذه وسريانه مطلع يناير 2021 بعد تأجيل بدء سريانه لنحو عام.

وبينت القناة أن الأمر ينص على مُصادرة أيُّ مكافئاتٍ ماليةٍ يحصل عليها الأسرى لقاء تنفيذهم لأعمال معادية للاحتلال؛ سواء كانت هذه الأموال في البنوك أو حيثما وجدت.

وكانت بنوك فلسطينية بدأت فعلياً بإغلاق حسابات الأسرى منذ عدة أشهر في أعقاب تحذيرٍ وصلها من جهاتٍ إسرائيليةٍ بضرورة إغلاق الحسابات قبل البدء بتنفيذ الأمر العسكري، وإلا يُعرض

البنك لإجراءات عقابية وتعتزم السلطة الفلسطينية إقامة بنك تابع لها لتجاوز الأمر العسكري الجديد.

— — — — — —

39 أسيرة يعانين أوضاعاً معيشية صعبة في "الدامون"

قالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين: "إن 39 أسيرة بمعتقل "الدامون" يُعانينَّ أوضاعاً معيشيةً واعتقاليةً قاسيةً للغاية".

وأضافت الهيئة في بيان لها، بتاريخ 21 أكتوبر 2020، أن الأسيرات قدمنَّ منذ فترة عدة مطالب لإدارة المعتقل لتحسين ظروفهنَّ المعيشية.

ومن بين أبرز المطالب إزالة كاميرات المراقبة من ساحة الفورة، والسماح لهنَّ بإجراء مكالماتٍ هاتفية مع الأهل، في ظل انقطاع الزيارات حالياً بادعاء ظروف "كورونا"، وإيجاد حلٍ لقسم المعبار بسجن "الشارون"، حيث تُحتجزُ فيه الأسيرات الموقوفات والمعتقلات حديثاً بظروفٍ سيئةٍ ولا إنسانيةٍ، وإصلاح المرافق التالفة في القسم، خاصةً ساحة الفورة، وطلاء أرضيتها بمادة مناسبة لمنع التزحلق.

كما طالبنَّ بتقديم العلاج الطبي لهنَّ، وعدم إهمالهنَّ وتركهنَّ فريسةً للأوجاع، لا سيما أن هناك العديد من الحالات المرضية، أبرزها: حالة الأسيرة إسراء جعابيص المصابة بحروق وبحاجة لعدة عمليات، وأمل طقاطقة المصابة بخمس رصاصات وبحاجة لإجراء عملية لإزالة البلاتين من ساقها، والأسيرة سمر أبو طاهر التي تشتكي من مرض السكري.

وتحدثت الهيئة عن الأسيرة إيمان أعور التي تُعاني من كتل سرطانية في الأوتار الصوتية، وروان أبو زيادة التي تُعاني من أوجاع في الرقبة والمعدة، ونسرين أبو كميل التي تشتكي من مرض الضغط والسكري والتهاب أصابع القدمين، وجميعهنَّ بحاجة لمتابعة طبية حثيثة ومُتخصصة.

ولفتت إلى أنه سبق وأن تم تقديم هذه المطالب لإدارة "الدامون"، وأن هذه هي المرة العاشرة على التوالي التي تتوجه الأسيرات لإدارة المعتقل، للمطالبة بأبسط حقوقهنَّ الحياتية، لكن الإدارة لا تقدم سوى الوعود الوهمية، والمماطلة والتسويف بشكلٍ مقصود.

وأشارت إلى أنه في حال لم تستجب إدارة "الدامون" هذه المرة للمطالب، فإن الأسيرات يهددنَّ بالتصعيد والقيام بخطوات احتجاجية.

وأعربت الهيئة عن قلقها من تدهور

الأوضاع في مختلف معتقلات الاحتلال، في ظل استمرار الإجراءات القمعية والتنكيلية التي تنتهجها إدارة السجون بحق الأسرى والأسيرات على مختلف الأصعدة.

880 قراراً إدارياً صدر بحق أسرى منذ بداية 2020

أظهر تقرير لمركز فلسطين لدراسات الأسرى عن إصدار محاكم الاحتلال العسكرية نحو 880 قراراً إدارياً بحق أسرى فلسطينيين منذ بداية 2020.

وقال المركز إن المحاكم العسكرية "الإسرائيلية" لم تتوقف عن إصدار أوامر الاعتقال الإداري، وذلك بتعليمات من المخابرات التي تتحكم في تفاصيل هذا الملف. وأضاف أن الاحتلال أصبح يستخدم الاعتقال الإداري سيفاً مسلطاً على رقاب الفلسطينيين، وعقاباً جماعياً ينتهجه للتنكيل بالنشطاء والقادة والأسرى المحررين والنواب دون مبرر أو مسوغٍ قانوني.

وأشار إلى أن الاحتلال لا يزال يعتقل في سجونه (380) أسيراً إدارياً، غالبيتهم أسرى مُحررون قضوا فترات مختلفة داخل السجون، وأُعيد اعتقالهم مرةً أخرى، وجُدد لمعظمهم لفترات أخرى، ومن بينهم نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني.

39 أسيراً في مركز توقيف "عصيون" يعانون ظروفاً اعتقالية مزرية

قالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، بتاريخ 20 أكتوبر 2020: "إن 39 أسيراً يرسفون في مركز توقيف "عصيون"، يمرون بظروف اعتقالية صعبة ومزرية، في إطار انعدام أي مقومات معيشية وإنسانية داخل غرف السجن".

وأوضحت محامية الهيئة جاكلين فرارجة أن معظم الأسرى مضى على وجودهم أكثر من 14 يوماً، ولا يُنقلون بسبب عدم وجود اتساع في سجن "عوفر" كما تدعي مصلحة السجن، وأن الوجود الكثيف للأسرى أثر عليهم من عدة نواحٍ من حيث الفورة إذ يخرجون على دفعات، لا يتعدى وقت كل دفعة أكثر من عشر دقائق، والرعاية الطبية أصبحت معدومة في السجن، إضافة إلى سوء الطعام وانعدام جودته وسوء كميته.

ولفتت فرارجة إلى أن الأسرى خاضوا خلال الأسبوع الثاني من أكتوبر 2020 إضراباً عن الطعام بسبب تعمد الإدارة تقديم طعام منتهي الصلاحية لهم، كما بينت أن 3 زنازين في المعتقل حدث بها خلل في مواسير المياه الخاصة بالحمامات؛ فغرقت بالمياه وأصبحت رائحتها قذرة وكريهة للغاية. وقالت الهيئة: "إن معتقل "عصيون" يُعدّ

محطـة مؤقتـة لتوقيـف الأسـرى لحين نقلهـم إلى السـجون، وجيـش الاحتلال هـو المسـؤول عـن إدارتـه مباشـرةً، ويتعرض فيه الأسـرى للمعاملة القاسية والوحشـية، ويُمارس بحقهـم العديد من صنوف التعذيب والممارسات اللاإنسانية والمهينة".

الاحتلال يواصل الإهمال الصحي للأسير المريض عماد كميل

تُواصـل إدارة سـجون الاحتـلال إهمال الحالـة الصحية للأسـير المريض عماد راشـد كميل (55 عاماً)، من سكان بلدة قباطيـة، قضـاء مدينه جنيـن، والقابع حالياً في سجن جلبوع.

ولفتت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، بتاريـخ 21 أكتوبـر 2020، إلـى أن الأسـير يُعانـي العديـد مـن الأمـراض الجسدية والنفسية، وتتعمد إدارة السجون عـدم إجراء الفحوصـات اللازمة لحالته المرضية، وتُماطل فـي تقديم العلاجات والصـور اللازمـة، ولا يُعطـى سـوى مسكن يُسمى profen.

وبينـت أن الأسـير كميـل أُعتقـل عـام 1998، وتعـرض خـلال التحقيـق لصنوف شتى من التعذيب، والتي أثرت علـى حالته الصحية والنفسـية فيما بعد، وأصـدرت محاكم الاحتـلال بحقه حكماً يقضي بالسجن المؤبد مدى الحياة.

وأوضحت الهيئة، أن الأسـير يُعاني من ضيق وصعوبة في التنفس، ومن التهابات حادة في الجيـوب الأنفية أدت الى فقدانٍ كاملٍ لحاسـة الشم، كما يُعاني من غباش فـي الرؤيـا، وأوجـاع بالمعـدة ومنطقة البطن، ومن التهابات في المسالك البولية يُصاحبهـا نزيـف أثناء التبـول، وكذلك مـن آلام في عظـام القدمين عند الوقوف والمشي.

لا يستطيع مضغ الطعام.. الأسير نفاع بحاجة لعملية جراحية منذ 5 أعوام

قالت عائلة الأسـير الجريح عزمي سهل نفـاع، مـن مدينـة جنيـن: "إن نجلُها لا يسـتطيع مضـغ الطعـام إلا بعد خلطه بالخـلاط؛ لكونه فقـد أسـنانه العلوية، وينتظر إجراء عملية جراحية منذ خمس سنوات".

وقال سـهل نفـاع، والد الأسـير عزمي، بتاريـخ 23 أكتوبـر 2020: "إن إدارة سـجون الاحتلال في "شـطة" الذي نقل إليـه مُؤخراً، لا تُوفر لـه خلاطاً، كالذي كان في سـجن جلبوع"، محملاً الاحتلال المسـؤولية الكاملة عـن حياته. وذكر أن عزمـي معتقل منـذ 5 أعـوام، ومحكوم بالسـجن 20 عامـاً، وكان قـد أُصيـب برصـاص جيـش الاحتلال الإسـرائيلي فـي وجهه وأنحاء متفرقة من جسـده، ما أدى الى فقدان أسنانه العلوية، واستؤصل جـزءٌ مـن شـفته العلويـة، وأصبـح لا يستطيع مضغ الطعام.

وناشـدت عائلة الأسير نفاع، المؤسسات الحقوقيـة والإنسـانية، الضغـط علـى الاحتـلال لتوفيـر خلاط للطعـام خاصٍ له، ليسـتطيع مضغ الطعام، والعمل على إجـراء عمليـة جراحيـة مقررة لـه منذ اعتقاله.

الاحتلال يعتقل مزارعاً ومتضامناً أجنبياً في دير استيا

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 10 أكتوبر 2020، مزارعاً ومتضامناً أجنبياً أثناء تواجدهما في أرضٍ بمحاذاة مستوطنة "ياكير" المقامة على أراضي بلدة ديراستيا غرب سلفيت.

وقال شهود عيان: "إن قوات الاحتلال اعتقلت المزارع عامر أبو حجلة ومتضامناً أجنبياً، واحتجزت عدداً آخر من المتضامنين الأجانب، لدى تواجدهم في أرضٍ للمزارع أبو حجلة لمساعدته في قطف ثمار الزيتون".

وتتعرض أرض المواطن عامر أبو حجلة لاعتداءاتٍ مستمرةٍ من المستوطنين، والتي كان آخرها بناء بركة سباحة داخلها وتحويل المنطقة إلى متنزهٍ لهم. وشهدت العديد من البلدات والقرى في محافظة سلفيت نشاطاً استيطانياً واضحاً تزامناً مع قمعٍ أسبوعي لكافة الفعاليات المناهضة للاحتلال والاستيطان.

ويوجد في سلفيت 18 تجمعاً فلسطينياً مقابل 24 مستوطنة ما بين سكنية وصناعية، وتبلغ نسبة الأراضي المخصصة للبناء الفلسطيني في المحافظة حوالي 6% فقط من المساحة الإجمالية، مقابل 9% لصالح المستوطنين.

ويعمل الاحتلال على توسعة المستوطنات وربطها بشبكة مياه وكهرباء وصرف صحي، ليشكل تكتلاً استيطانياً يُسيطر على مساحة تصل إلى 70% من أراضي سلفيت.

وتُعد "أريئيل" من أكبر المستوطنات في الضفة الغربية، والتهمت آلاف الدونمات من أراضي المواطنين، كما أن الاحتلال يسعى لضمها للسيادة الإسرائيلية ضمن مُخططٍ يشمل الأغوار وعدداً من المستوطنات المقامة على أراضي الضفة والقدس.

وتعدُّ سلفيت المحافظة الثانية بعد القدس من حيث الاستهداف الاستيطاني، بهدف فصل شمال الضفة عن جنوبها، والهيمنة على المياه الجوفية في المحافظة.

إسرائيليات

كتاب إسرائيلي: العصابات الصهيونية قامت بأكبر سطو في التاريخ ضد الفلسطينيين

كشفت صحيفة «هآرتس» العبرية، مضامين كتاب إسرائيلي جديد نادر برصده وفضحه جرائم السلّب والنهب لكل الممتلكات المتنقلة في فلسطين خلال وعقب نكبة 1948.

ويروي الكتاب مشاهد أكبر سطوٍ مسلحٍ في التاريخ، ويُقدم اعترافاتٍ تاريخيةٍ عن الفضيحة التي عقب عليها رئيس حكومة الاحتلال الأولى دافيد بن غوريون أيضاً بقوله «أظهرت هذه الأفعال أن معظم اليهود لصوص»، كما تُؤكد وثيقة أرشيفية يوردها الكتاب.

الكتاب الجديد صادر عن دار النشر « كرميل» للمؤرخ الإسرائيلي "آدم راز" الذي يقول: "إن الكتاب عبارة عن دراسةٍ واسعةٍ، تكشف مقدار السلّب والنهب لـ"الممتلكات الفلسطينية من قِبَل الإسرائيليين في نكبة 1948"، ويورد اعترافاً لبن غوريون: "معظم اليهود لصوص".

ورغم أن "آدم راز" يتجاهل سرقة الوطن أولاً قبل سرقة محتويات منازل وحوانيت أصحابها، ويتوقف عند سرقة البيانو من البيت الفلسطيني دون التوقف فيه عند سرقة البيت في كل حي الطالبية وكل القدس الغربية وثلثي فلسطين، لكنه يُقدم وثيقة تاريخية هامة كونها من نوعية، "وشهد شاهد من أهله".

وتستند دراسة المؤرخ الإسرائيلي "آدم راز" على وثائق من عشرات الأرشيفات ومقاطع من الصحف العبرية، وهو يُؤكد أن الحديث عن حدثٍ فريدٍ ما زالت تبعاته وآثاره تُستشعر حتى اليوم.

ومن ضمن مشاهد السلّب قيام إسرائيليين في نهب بيوت الفلسطينيين في طبرية المدينة الفلسطينية الأولى التي سقطت مضرجة بدمائها في أبريل 1948.

كذلك يُشير ضمن عشرات الأمثلة لسرقة خزانة من خشبٍ فاخرٍ في حيفا تم تحويلها لاحقاً لِقِنِ دجاجٍ. وفي وثيقةٍ أُخرى يتحدث آخرون عن سرقة أدوات منزلية وحلّي، وعن سرقة عشرة آلاف علبة كافيار من أحد مخازن حيفا.

ويقول مراسل الشؤون التاريخية في صحيفة «هآرتس» عوفر أديرت: "إن المؤرخ آدم راز عثر على هذه الوثيقة النادرة ضمن دراسته الجديدة الصادرة في كتاب بعنوان: "سلّب الممتلكات العربية في حرب الاستقلال"، منوهاً إلى أن عملية جمع أعمال السلّب في فلسطين من طبرية إلى بئر السبع، ومن يافا إلى القدس عبر سرقة المساجد والكنائس والقرى المنتشرة بطول وعرض البلاد في كتابٍ واحدٍ مسألة حساسة وصعبة".

وقال آدم راز في حديث لـ«هآرتس»: "على غرار بن غوريون، أن أوساطاً واسعة من الإسرائيليين، جنوداً ومدنيين، متدينين وعلمانيين، رجالاً ونساءً كباراً وصغاراً، شاركوا في عمليات السلّب والنهب التي انتشرت كالنار في الهشيم لدى اليهود".

موضحاً أن السلّب والنهب طال عشرات آلاف المنازل والحوانيت والأجهزة والمصانع والمنتوجات الزراعية وغيرها.

في واحدٍ من فصول الكتاب يتحدث آدم راز عن سرقة البيانوهات والكتب والملابس والحُلِّي والموائد والأجهزة الكهربائية والمراكب، تاركاً سرقة أراضي نحو 800 ألف لاجئ لدراسات أخرى، مُركزاً على الأملاك المتنقلة، كما نوه مراسل هآرتس أيضاً.

لكن بن غوريون ليس وحيداً، فالمؤرخ يقتبس من قادة إسرائيليين آخرين بهذا المضمار، فيشير مثلاً لما قاله يتسحاق بن تسفي الرئيس الثاني لـ"إسرائيل".

في رسالة لبن غوريون يقول بن تسفي: "ما يجري في القدس يُشكّل مسّاً بكرامة اليهود وبالقوى المحاربة. لا يُمكن السكوت على السلّب المنظم من قِبَل مجموعات غير منظمة وأفراد غير منظمين. ما يفعله اللصوص في الأحياء الفلسطينية الغربية في القدس هو كفعل الجراد في الحقول".

— — — — — —

"يديعوت أحرونوت"، 7/10/2020

المجتمع العربي بين أكتوبر 2000 والكورونا

المحامي رسول سعدة – مسؤول المجتمع العربي في شبكة التواصل الاجتماعي ماعوز

أحيا المجتمع العربي ذكرى مرور 20 عاماً على أحداث أكتوبر 2000، فعل ذلك وهو في ذروة أزمةٍ صحيةٍ، واقتصاديةٍ، واجتماعيةٍ تُهدد بالعودة بنا 20 عاماً إلى الوراء. من أجل فهم ما يحدث في الموجة الثانية من وباء الكورونا يجب أن نقرأ جيداً مسار التطورات الجماعية العربية في العقدين الأخيرين، منذ اندلاع الحدث الذي يُعتبر تأسيسياً لكل مستويات حياة المواطنين العرب في "إسرائيل".

مع نشوب الانتفاضة الثانية وأحداث أكتوبر 2000، التي قُتل فيها 12 مواطناً بأيدي الشرطة، تحولت الأقلية العربية في "إسرائيل" إلى يتيمة ومجروحة، يتيمة من جهة الأب (الشعب الفلسطيني)، بعد أن اعتبرها اتفاق أوسلو مشكلة داخلية-إسرائيلية؛ ويتيمة من جهة الأم (الدولة) على خلفية الإهمال المستمر وكونها

ضحية مباشرة لسياسة كسر العظم، كما تجلت في أكتوبر 2000 وما بعد.

هذه الأحداث يُمكن اعتبارها مُؤشراً إلى تحطّم الثقة المتبادلة ونقطة دُنيا في شبكة العلاقات بين الدولة وبين مواطنيها العرب. وقد أدت خلال العقدين الأخيرين إلى تسريع عدة مسارات متناقضة في سماتها وفي هويتها، ولا تزال تداعياتها حاضرة حتى الآن في الحياة اليومية للمواطنين العرب.

في المحور الأمني - الوطني، استخدمت الدولة كل أجهزتها لسحق تبلور وحدة الجماعة العربية الذي بدأ في التسعينيات. وفعلت ذلك بواسطة استخدام أنماط مفرطة من عمل الشرطة، من جهة استخدمت الشرطة والشاباك يداً من حديد في البلدات العربية (قمع تظاهرات؛ هدم منازل؛ منع جمع شمل عائلات وغير ذلك). ومن جهةٍ ثانيةٍ ترك هذه البلدات في مواجهة نمو العنف والجريمة اللذين يسيطران على جدول أعمال المجتمع العربي ولا يُتيحان التبلور من جديد.

في أعقاب تقرير لجنة أور في سنة 2003 بدأ تفكيرٌ جديدٌ في شأن استخدام هذه الأدوات الأمنية، والتركيز انتقل إلى التدخل على المحور الاجتماعي - الاقتصادي، من خلال المصلحة في المحافظة على النمو الاقتصادي في "إسرائيل".

هكذا بدأت تتبلور خطط حكومية لدمج المواطنين العرب في سوق العمل وفي التعليم العالي، انطلاقاً من النظر إلى المواطن العربي كفردٍ يضع في رأس اهتماماته تحقيق الرخاء المادي الذاتي.

سرّعت هذه الخطط عمليات التحديث وتغييرات اجتماعية داخلية في المجتمع العربي منذ بداية الألفية الثانية: صعود النظرة الفردية، تآكل الأجهزة الاجتماعية التقليدية المتمثلة في قوة العائلة ونفوذها؛ تغييرات مهمة في وضع النساء نتيجة توجههنَّ للحصول على تعليمٍ عالٍ.

لكن هذه العملية بدأت تحدث مع بنى تحتية من الفقر وارتفاع نسبة البطالة التي وصلت إلى 250% خلال 2000 – 2003.

وكانت النتيجة نمو مجموعة مُتعلمة وعاملة فتحت فجوات كبيرة مع أغلبية السكان العرب الذين ظلوا فقراء، ولم تنجح في التحول إلى طبقة وسطى تجذب المجتمع نحو نموٍ جماعي. أيضاً المحور السياسي أصبح معقداً. على المستوى الوطني، بدأ المجتمع العربي بتطوير منظومة علاقات جديدة مع المجال العربي في المنطقة، ومع الساحة الفلسطينية.

عودة الحرارة في شبكة هذه العلاقات طورت وعياً بالهوية الوطنية العربية - لكن في أعقاب انهيار الربيع العربي حلّت محلها هوية وطنية أقرب - الهوية الفلسطينية.
في المقابل ينمو جيلٌ ثالثٌ من المواطنين العرب يتماشى مع جهود الاندماج

في الاقتصاد الإسرائيلي، وفي الحياة الأكاديمية في الأساس منذ سنة 2010، يجد ملاذاً له في المجال اليهودي – الإسرائيلي - الغربي.

على المستوى المحلي تفاقم الصراع على الموارد، وذلك بسبب سيطرة العائلات والعشائر على السلطات المحلية، وانسحاب الأحزاب وتقلص تمثيلهم في المجالس المحلية. هذا الصراع يدور على خلفية نمو زعامة محلية غير أيديولوجية تتغذى من تأييد عائلي أو طائفي، وحتى من أطراف في الجريمة.

يُمكن أن نفهم من كل ما ذُكر أعلاه أن مُعطيات دخول المجتمع العربي في أزمة صحية اقتصادية من نوع وباء الكورونا ليست مشجعة، وذلك بسبب عدم ثقة بين السكان أنفسهم نتيجة انتشار الجريمة، وعدم ثقة بين السكان وبين السلطات المحلية وبين القائمة المشتركة، وعدم ثقة بين المجتمع العربي عموماً وبين الحكومة على خلفية أزمة سياسية غير مسبوقة.

مع ذلك، لا يزال هناك مجالٌ للتفاؤل. الكورونا تحمل معها فرصاً كبيرة، منها: تعزيز الحصانة الداخلية للمجتمع العربي من خلال تعزيز السلطات المحلية ومؤسساتها الداخلية، وزيادة جهود بناء الثقة بالدولة على أساس اعترافٍ يبعث الأمل بقيام شبكة علاقات مختلفة عن تلك التي عرفناها في العشرين عاماً الأخيرة. نأمل ألاّ ننتظر 20 عاماً إضافية.

— — — — — —

إسرائيل تحرم الفلسطينيين من المياه وتعتقد أنهم ليسوا بحاجة لها

قالت الصحفية الإسرائيلية عميره هاس: "إن جيش الاحتلال الإسرائيلي،

على قناعة بأن الفلسطينيين لا يحتاجون إلى المياه".

وأضافت هاس في مقالٍ نشرته في صحيفة "هآرتس"، تعقيباً على تدمير الاحتلال خط مياه في مسافر يطا، ما حرم قرى مغاير العبيد وخربة المجاز من التزود بالمياه، أن "إسرائيل" دمرت منذ عام 2012 وحتى نهاية سبتمبر 2020، نحو 1804 منشآت غير سكنية كآبار لجمع المياه، وجدران، وحظائر، ومخازن وما أشبه.

وأشارت إلى أن عام 2020 شهد ذروة في كل ما يتعلق بالدفع قدماً بالبناء في المستوطنات في العقدين الأخيرين، في المقابل ما زالت "إسرائيل" تتبع سياسة تقييد البناء للفلسطينيين، والاستيلاء على أراضٍ فلسطينية خاصة وتحويلها لليهود.

وفيما يلي نص المقال:

قوة الإدارة المدنية والجيش الإسرائيلي دمرت بتاريخ 28 أكتوبر 2020 أنبوب مياه بطول كيلومتر ونصف تقريباً، وبهذا فصلت قرى مغاير العبيد وخربة المجاز في مسافر يطا (الخليل) عن التزود بالمياه.

هذا التدمير حدث لأنه على طاولة قضاة المحكمة العليا يُوجد التماس لسكان القرى في مسافر يطا ضد الأنابيب التي تنقل المياه إليهم من الصنبور الرئيسي في قرية التواني. المداولات في القضية حددت في مارس 2021، ولكن للمدمرين كان تدميرهم مستعجل جداً.

جيوش الأنبياء على قناعة بأن الفلسطينيين لا يحتاجون إلى المياه مثلنا نحن اليهود. أحفاد الناجين من الكارثة قرروا أن تزويد المياه عبر الأنابيب للفلسطينيين بنسبة 62 في المئة من الضفة الغربية هو قانون وأخلاق الآباء.

مسافر يطا هي فضاء الرعي والزراعة التاريخي لسكان قرية يطا (الآن هي مدينة)، التي فيها عدد منهم استقروا وأقاموا تجمعات منفصلة حتى قبل إقامة دولة "إسرائيل".

"إسرائيل" تقول إن من حقها طرد السكان من قراهم حتى يستطيع الجيش الإسرائيلي القيام في منطقتهم بتدريبات على الذخيرة الحيّة. لهذا، هي تمنعهم من الارتباط بالبنى التحتية وتقوم بتدمير الطرق التي قاموا بتوسيعها وأخلوها من الصخور. دولة اليهود تعرف أنه ليس جميعهم يُمكنهم العيش بهذه الطريقة وأنهم سيتركون المنطقة. ما يُسمى التهجير والتظاهر بأن الأمر يتعلق باختيار حر.

في العـام 2001 أُقيمت في مسـافر يطا البؤرة الاستيطانية غير القانونية أفيغال. الأعضـاء فيهـا سـيطروا علـى نبعيـن اسـتخدمهما دائماً الرعـاة والمزارعون الفلسـطينيون. البؤرة الاستيطانية تجتاز عملية سـريعة من أجل الشـرعنة. وهي مرتبطة بشـبكة الكهرباء والمياه، وهناك شـارع معبد يُوصل إليها، مثل كل البؤر الاستيطانية والمسـتوطنات الأخرى في المنطقة.

في 27 أكتوبر 2020 دمرت قوة للإدارة المدنيـة بمرافقة عسـكرية مبنى سـكني حجـري لعائلـة مكونة من خمسـة أفراد (الوالديـن وثلاثة أولاد) في تجمع بيرين شـرق يطا. قواتنا أيضـاً دمرت بئر مياه للعائلـة. هذا لـم يكن مـكان للتنقيب عن النفط أو تنقيب عن المياه الجوفية، بل هي بئـر لتجميع مياه الأمطـار أو المياه التي يتم شراءها بالمال ويتم نقلها بالصهاريج.

التقاريـر المقتضبـة في نشـرات أخبار "صـوت فلسـطين" وبيانات "بتسـيلم" لوسـائل الإعلام تقريباً كل يوم، متشابهة جـداً: في السـاعة كذا وكذا جـاءت قوة لـلإدارة المدنية يُرافقها الجيش أو حرس الحدود إلى هـذا التجمع أو ذاك ودمرت مبنى سـكنياً لعائلة مكونة من خمسـة أو سـبعة أفراد، أو صـادرت جرافة قامت بشـق طريق يُؤدي إلى الحقل، أو أعطت أمراً لهدم مبنى يُستخدم كمدرسة.

هذه الأعمال تتكرر وتُصيبنا بالملل، نحن الكُتّاب والمراسـلين، وأنتم أيضاً القراء. لذلك، هذه الأعمال لا تتم ترجمتها في كل يوم إلى خبر فـي رأس الصفحة، لتُمجيد الأخلاق اليهودية.

منـذ العـام 2006 وحتـى نهايـة شـهر سـبتمبر 2020 دمرت "إسرائيل" ما لا يقل عن 1623 مبنى سكنياً (في معظمها خيـام وأكـواخ وكرفانـات ومـا شـابه) لفلسـطينيين في الضفة الغربية. وهذا لا يُشمل شرقي القدس. 7068 شخص، من بينهم 3543 طفل فقـدوا بيوتهم، وكذلك العمل والأموال التي اسـتثمروها ذهبت هباءً ومعها الأمل والأحلام.

"إسـرائيل" دمـرت أكثر من مـرة أحد المباني السـكنية البسـيطة لما لا يقل عن 1100 فلسـطيني، من بينهم 527 طفلاً، فـي تجمعـات قـررت عـدم الاعتراف بوجودها.

مـن العـام 2012 وحتى نهاية سـبتمبر 2020 دمرت "إسرائيل" 1804 منشآت غيـر سـكنية مثـل: آبـار لجمـع المياه، وجدران، وحظائر، ومخازن ...إلخ.

لا يشـملون في حساباتهم كل تلك المباني التـي يجـب بناؤها، لكـن لا يتـم بناؤها بسـبب الحظر الإسـرائيلي والخوف من صدمة الهدم وتكاليفها.

في الأشـهر التسـعة الأولـى من 2020 دمرت "إسـرائيل" مباني سكنية لـ 418 فلسـطيني فـي الضفـة الغربيـة (هذا لا يشـمل القدس) وفيهـا 208 أطفال. وهو الرقم الأعلى منذ 2016، حسب حسابات "بتسيلم".

سـنة 2020 هي سـنة ذروة فـي كل ما يتعلق بالدفع قدماً بالبناء في المستوطنات في العقدين الأخيرين، وحسـب تقديرات حركة "السـلام الآن": مجلس التخطيط

الأعلى في الإدارة المدنية صادق في هذه السنة على بناء 12159 وحدة سكنية لليهود في الضفة الغربية، منها 4948 تمت المصادقة عليها، وذلك في 14 و15 أكتوبر 2020.

في الأشهر التسعة الأولى من 2020 تم هدم 100 وحدة سكنية لفلسطينيين في شرقي القدس (منها 68 وحدة هُدمت على أيدي أصحابها من أجل أن لا تجبرهم البلدية الموحدة على تحمل تكلفة الهدم). المتضررون من الهدم: 323 شخصاً، من بينهم 167 طفلاً.

منذ العام 1967 اتبعت "إسرائيل"، ممثلة الشعب اليهودي على مدار أجياله، سياسة تُقييد البناء للفلسطينيين على الأراضي التي ضمتها للقدس. هذا بالإضافة إلى مُصادرة مُكثفة لأراضي فلسطينية خاصة وتحويلها لليهود المواطنين في "إسرائيل" وفي الشتات.

مقرر أممي يدعو لحظر منتجات المستوطنات الإسرائيلية

دعا مقرر أممي في مجال حقوق الإنسان، بتاريخ 9 أكتوبر 2020، المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات ضد "إسرائيل"، عبر حظر منتجات مستوطناتها، ومراجعة الاتفاقات القائمة والمقترحة معها، بعد موافقتها على بناء آلاف الوحدات الاستيطانية بالأراضي الفلسطينية المحتلة.

جاء ذلك في بيان أصدره مايكل لينك، مُقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بوضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967.

وقال لينك: "إنه يجب على المجتمع الدولي الرد على انتهاكات "إسرائيل" الجسيمة بأكثر من مجرد الانتقادات"، مشدداً على أن "الوقت حان للمساءلة".

وأوضح: "يتعين حظر مُنتجات المستوطنات في الأسواق العالمية، ويجب مراجعة الاتفاقات القائمة والمقترحة مع "إسرائيل"، ودعم قاعدة بيانات الأمم المتحدة وتحقيقات المحكمة الجنائية الدولية".

وأضاف: "بينما علقت "إسرائيل" خططها في أغسطس 2020 للضم القانوني للمستوطنات، نجدها تُواصل الضم الفعلي للأرض الفلسطينية عبر النمو الاستيطاني المتواصل"، والتي كان آخرها "الموافقة على بناء 5 آلاف وحدة استيطانية جديدة".

ووافقت الحكومة الإسرائيلية على أكثر من 12 ألفاً و150 وحدة استيطانية جديدة، وهو العدد الأكبر من الموافقات السنوية، منذ أن بدأت مجموعة "السلام الآن" الحقوقية الإسرائيلية (غير حكومية) تسجيل هذه الأرقام عام 2012، وفق المقرر الأممي.

وشدد لينك، على أن التوسع في بناء المستوطنات "انتهاكٌ لميثاق الأمم المتحدة، ونظام روما لعام 1998، المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية".

وبيّن أن "مجلس الأمن الدولي أكد في 6 مناسبات منذ عام 1979، أن المستوطنات الإسرائيلية تُشكل انتهاكاً صارخاً وفق القانون الدولي، وليس لها شرعية قانونية".

واستدرك أن "المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط (نيكولاي ملادينوف)، أبلغ المجلس 14 مرة، منذ عام 2017 أن "إسرائيل" لم تتخذ خطوات للوفاء بالتزامها بشأن الامتثال للقرار 2334 (يطالب بوقف فوري وكامل للأنشطة الاستيطانية)".

وأعرب عن "القلق البالغ إزاء قيام واشنطن بتعديل اتفاقاتها العملية مع "إسرائيل" في 27 أكتوبر 2020،

للسماح بالتمويل المشترك لمشاريع في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية"، وكانت تسمح فقط بتمويل مشاريع داخل حدود ما قبل 1967.

— — — — — —

الاحتلال وأمريكا يدعوان لإدراج "أمنستي" منظمة "لا سامية"

قدمت عريضة إسرائيلية تدعو فيها وزير خارجية الاحتلال غابي أشكنازي إلى إدراج منظمة العفو الدولية (أمنستي) كمنظمة "لا سامية"، وذلك بعد إعلان نية الرئيس الأميركي دونالد ترامب إعلانها معادية للسامية.

وحثت العريضة أشكنازي أنه حان الوقت لـ"إسرائيل" أن تفعل الشيء نفسه، وجاء فيها: "أمنستي، منظمة حقوقية دولية، فعالياتها تجري أيضاً كمنظمة يسارية متطرفة في "إسرائيل"، وطالبت المنظمة بالإفراج عن ماهر الأخرس المضرب عن الطعام. وقبلها، صرحت المنظمة أنه لا يُمكن لاتفاق دبلوماسي أن يغير واجب "إسرائيل" بموجب القانون الدولي كقوة احتلال"، على حد زعمها.

وأضافت العريضة التي قدمها مدير منظمة "بتسالمو" شاي غليك": "منذ سنوات عديدة، تقود منظمة العفو الدولية النضال الداعي إلى مقاطعة دولة "إسرائيل"، بل إنها تقف وراء القائمة السوداء ضد الشركات الإسرائيلية بتقديم المساعدة في نشر القائمة، وتقود حملة كاملة في هذا الشأن".

وتابعت منظمة "بتسالمو" التي تعمل على حماية حقوق اليهود خاصةً "الآن، بعد إعلان نيّة الرئيس ترامب بأن المنظمة معادية للسامية، يتوقع غليك أن تنضم وزارة الخارجية إلى الإعلان، وبالتالي تمنع المنظمة من الاستفادة من المنظمات غير الربحية في "إسرائيل"، ليس من الممكن لمنظمة العفو أن تستفيد من المزايا الممنوحة لمنظمات الرعاية الاجتماعية، مثل القسم 46 من المزايا الضريبية.

تقديم طلبات حرية المعلومات مجاني. استلام قاعات الكنيست لإجراء مباحثات ضد دولة "إسرائيل" وأكثر".

وأفادت صحيفة بوليتيكو الأميركية بأن إدارة ترامب تدرس إعلان بعض المنظمات غير الحكومية البارزة التي تعمل في مجال حقوق الإنسان بما فيها منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش وأوكسفام، معادية للسامية.

عدة دول تبحث في الأردن دعم "الأونروا" مالياً

شدد الوزراء المشاركون في الحوار الاستراتيجي الوزاري الثالث لحشد الدعم لوكالة "الأونروا"، على ضرورة إيجاد نهج وطرق عملاتية تضمن مواجهة التحديات المالية التي تواجهها.

جاء هذا في اجتماع شارك فيه، بتاريخ 15 أكتوبر 2020، وزراء خارجية الكويت والنرويج ووزير الدولة الياباني للشؤون الخارجية والممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي ومسؤولون رفيعو المستوى من فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا، وبحضور المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني.

وأكد الوزراء على أهمية الوكالة باعتبارها ركناً أساسياً في تقديم الإغاثة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين، بالإضافة إلى جهودها الحثيثة في تحقيق أمن واستقرار وتنمية المنطقة. ولفت المشاركون خلال الاجتماع، الذي استضافته مملكتا الأردن والسويد، عبر استراتيجية الاتصال المرئي، إلى أهمية ضمان دعم مالي مُستدام يستهدف تأمين احتياجات الوكالة لسنوات عدة من قاعدة مانحين أكثر تنوعاً وتوسعاً.

وأكد المجتمعون أهمية برامج "الأونروا" في توفير الخدمات الأساسية والحيوية لأكثر من 5.6 مليون لاجئ فلسطيني يعيشون في مناطق عملياتها الخمس، بما يتسق وتفويضها الأممي. وجدد ممثلو الدول المشاركة دعمهم الكامل لولاية "الأونروا" التي جُددت بأغلبية ساحقة خلال أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2019، مُشددين على أهمية ترجمة ذلك الدعم السياسي إلى دعم مالي تمكيناً للوكالة لمواصلة تقديم خدماتها الحيوية للاجئين الفلسطينيين

بفاعلية ودونما انقطاع. ودعا المشاركون المانحين إلى تقديم كل إسناد مالي متاح لسد فجوة التمويل للفترة المتبقية من العام 2020 من أجل ضمان تمكن "الأونروا" من الحفاظ على خدماتها الحيوية التعليمية والصحية والإغاثية والتنموية للاجئين وحمايتهم وفقاً لولاية الوكالة.

واتفق المشاركون على بذل الجهود المشتركة لسد الفجوة التمويلية من خلال التواصل مع مانحين آخرين. ودعا المشاركون إلى استمرار دعم استجابة الوكالة لجائحة فيروس "كورونا"، بما في ذلك ضمان تمويل نداءات الوكالة العاجلة بالكامل، كما أعربوا عن تقديرهم للجهود التي تبذلها طواقم الوكالة في الظروف الصعبة، بما فيها التي نجمت عن جائحة "كورونا".

واتفق المشاركون على عقد مؤتمر دولي للمانحين بداية العام 2021 من أجل ضمان استمرار الدعم المالي للوكالة. وعُقد الحوار الاستراتيجي الأول في ستوكهولم في أبريل 2019، تبعه الحوار الاستراتيجي الثاني في أبريل 2020، عبر آلية الاتصال المرئي.

وترأس الحوار نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الأردني أيمن الصفدي، ووزيرة خارجية مملكة السويد آن ليندا، وبين الصفدي في كلمته الافتتاحية، أن التحدي الأكبر الذي يُواجه الوكالة يتمثل بضمان التمويل اللازم لها وتمكينها من الاستمرار وذلك عبر توفير خدماتها الحيوية.

وأشار إلى الإنجاز الذي تحقق بتجديد ولاية "الأونروا" في ديسمبر 2019 بأغلبية ساحقة، حيث أكد الإجماع الدولي أهمية الدور الذي تقوم به الوكالة. وبين الصفدي أن مؤتمر المانحين المقرر عقده بداية 2021 خطوة مهمة في إطار الدعم الدولي السياسي والمالي للوكالة.

وأضاف؛ "لا بد أن تستمر الأونروا في تقديم خدماتها لحين التوصل إلى حلٍ عادلٍ ودائمٍ لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، خصوصا القرار 194، وفي سياق حل شامل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين اتساقاً مع القانون الدولي والمرجعيات المعتمدة".

وحذر من التبعات الإنسانية والسياسية والأمنية التي ستترتب على عدم قدرة الوكالة الاضطلاع بولايتها الأممية وتقديم خدماتها الحيوية للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمس، منبهاً إلى أن حرمان ملايين من اللاجئين من حقهم في التعليم والصحة والإغاثة سيعمق معاناة اللاجئين الإنسانية. وثمّن الصفدي إعلان الكويت والمملكة المتحدة تقديم ما مجموعه 23 مليون دولار أمريكي دعماً مالياً إضافياً عاجلاً للوكالة لتمكينها من الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية في مناطق عملياتها الخمس.

واستعرض المفوض العام لازاريني، خلال الحوار، التحديات العديدة التي تُواجه الوكالة في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تُواجه المنطقة، والتي فاقمتها جائحة فيروس "كورونا"، مشيراً إلى الوضع المالي الخطير للوكالة والحاجة إلى تحقيق تمويل مستدام يستهدف عدة سنوات.

— — — — — —

5 دول أوروبية تطالب بوقف فوري لخطط الاستيطان الإسرائيلي الأخيرة

طالبت خمس دول أوروبية، بتاريخ 16 أكتوبر 2020، "إسرائيل"، بالتوقف الفوري عن خطط الاستيطان الجديدة في الضفة الغربية. جاء ذلك في بيان مشترك لوزراء خارجية بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا، إثر تصديق "تل أبيب" على بناء 4948 وحدة استيطانية على الأراضي الفلسطينية المحتلة بالضفة الغربية.

وورد في البيان: "نشعر بقلق بالغ إزاء قرار السلطات الإسرائيلية بناء 4 آلاف و900 وحدة سكنية في المستوطنات الواقعة في الضفة الغربية المحتلة".

وشدد البيان على أن "قرار التوسع الاستيطاني ينتهك القانون الدولي، ويُهدد جدوى حلّ الدولتين من أجل سلام عادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين".

كما حذّرت الدول الخمس "إسرائيل من أن المستوطنات الجديدة ستكون ذات نتائج عكسية"، وفق البيان. وأضاف: "نُطالب بالوقف الفوري لبناء المستوطنات، وكذلك عمليات الإخلاء القسري وتدمير المباني الفلسطينية في القدس والضفة الغربية".

تجنيد ضباط مخابرات سابقين للتجسس على فلسطينيي الـ48 بذريعة مكافحة كورونا

كُشف النقاب بتاريخ 4 أكتوبر 2020، في دولة الاحتلال عن أنّ الجيش الإسرائيلي يقوم بتجنيد ضبّاط مُخابرات سابقين من الشاباك للتجسس على الفلسطينيين بأراضي الـ48، بذريعة مُكافحة وباء كورونا المستجد.

وأكّد موقع "والاه" الإخباريّ العبريّ، نقلاً عن مصادر بجيش الاحتلال أنّ الحديث يدور عن تجنيد ضبّاط وموظفي شاباك، خدموا سابِقاً في الجهاز، وباتوا يُعرَفون بالمُختصين في فهم فلسطينيي الـ48.

وقال ضابِطٌ سابقٌ في الشباك: "إنّه تلقّى توجهاً من الجيش للانخراط في هذه الـ"هيئة" الجديدة، وإنّه يؤمن إيماناً قاطعاً بأنّه هو وضبّاطاً آخرين سابقين في الجهاز على قدرٍ كبيرٍ من المعرفة والتأهيل، والحرفيّة والمهنيّة بالمجتمع العربيّ- الفلسطينيّ، الذي يُمكّنهم من جميع المعلومات حول تفشّي "كورونا"، لكنّه عبّر أيضاً عن تخوفه من الـ"جسم" الأمنيّ الجديد، وما يحمله في المُستقبل".

رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، صاحب المقولة المشهورة بأنّ "العرب في إسرائيل" هم قنبلة ديمغرافية موقوتة، وأنّ المشكلة مع العرب في الضفّة الغربيّة المحتلّة وقطاع غزّة قابلة للحلّ، ولكنّ المُعضلة هي مع مَنْ سماهم نتنياهو بـ"عرب إسرائيل"، ويُحرِّض عليهم.

وكان رئيس جهاز الأمن العام الأسبق يوفال ديسكين، قد أكّد علناً أنّ جهازه سيُلاحق كلّ عربيٍّ فلسطينيٍّ يرفض الاعتراف بـ"إسرائيل" كدولةٍ يهوديّةٍ ديمقراطيّةٍ، وهو الأمر الذي يرفضه السواد الأعظم من فلسطينيي الـ48، والذين يصِل عددهم حوالي 1.6 مليون، وهم يُشكّلون 21 بالمائة من سكان "إسرائيل".

في السياق عينه، أكّدت النائبة العربيّة في الكنيست الإسرائيليّة عايدة توما، في تعقيبها على النشر بأنّ الجيش يقوم بتجنيد ضباط شاباك سابقين للتجسس على فلسطينيي الـ48 بذريعة كورونا، وأنّ هذه الخطوة خطيرة ومقلقة ويجب الوقوف عندها لأنّها ستمهد

للمزيد من الانتهاكات القانونيّة ضدّ المواطنين الفلسطينيين.

وأضافت أن العقلية الإسرائيليّة تستغل الوباء لملاحقة فلسطيني الـ48 ومواصلة التعامُل معهم بمنطق العداء والخطر، لافتة إلى أنّ هذا هو المنطق ذاته الذي يرى بنا مجرد خارجين على القانون، وبالتالي تتعامل معنا بوسائل عسكريّةٍ وأمنيّةٍ.

— — — — — —

فلسطينيو الـ48 يتعرضون لتمييز بالمجال الصحي في ظل "كورونا"

قالت جمعية أطباء لحقوق الإنسان، بتاريخ 30 سبتمبر 2020: "إن فلسطينيي الـ48 يتعرضون للتمييز في الخدمات الصحية".

وأوضحت الجمعية في تقرير نشرته بتاريخ 30 سبتمبر 2020، أن هذا التمييز ضد فلسطينيي الـ48 متواصلٌ، وأنه بعد مرور عقدين على هبة أكتوبر عام 2000، التي أُستشهد خلالها 13 فلسطينياً برصاص الشرطة الإسرائيلية، "ورغم دعوة لجنة التحقيق الرسمية بشأن الأحداث (لجنة أور) إلى معالجة التمييز البنيويّ القائم ضد فلسطينيي الـ48، إلا أن الفروقات الكبيرة على حسابهم في المجال الصحّيّ لا تزال قائمة".

وشمل التقرير نتائج استطلاع، شارك فيه 110 من فلسطينيي الـ48 و444 يهودياً، تبين منه أن الفلسطينيين أقل رضاً من أداء جهاز الصحة مقارنةً باليهود.

ويرسم التقرير صورة قاتمة لنقص الأطبّاء وعبء العمل على العيادات الموجودة في البلدات الفلسطينية، ويتّضح، بناءً على توجّهات وصلت إلى جمعية أطباء لحقوق الإنسان، أن الوضع السائد في المجتمع العربيّ، هو أن يوجد طبيب عائلة واحد لمعالجة ما بين 2,000 إلى 3,000 مريض، في حين أن المعيار الرسمي لطبيب العائلة يجب أن يكون نحو 1,000 مريض.

وأشارت جمعية "أطبّاء لحقوق الإنسان" بأصابع الاتهام إلى التقليصات في الميزانية وإلى سياسة الخصخصة في الجهاز الصحّيّ. ويصف التقرير كيف أن التآكل في الميزانيات قد ظهر في إضعاف خدمات الصحة العامة، وتقليص عدد العاملين في المجال الصحّي في المناطق الواقعة خارج وسط "إسرائيل"، ونقص الاستثمار في البنى التحتيّة ووسائل النقل العام، وهي سياسة تمنع فلسطينيي الـ48 خاصّةً من الوصول إلى العيادات ومراكز الأمومة والطفولة.

كما يعرض التقرير قائمة طويلة من المعايير الاقتصاديّة والاجتماعيّة النابعة من عنصرية المؤسسة التي تُقصي الفلسطينيين من الوصول إلى العمل، والسكن، والتعليم، والإشراف، وتنظيم تلوث الهواء، والضجيج، والاكتظاظ في المناطق الحضريّة، وغياب تخصيص الموارد الهادفة لتشجيع نمط حياة صحّي يمنع الإصابة بالسمنة، وارتفاع ضغط الدّم، والسكري وغيرها.

وعقب مدير وحدة الأبحاث في جمعيّة أطباء لحقوق الإنسان، د. يوتام روزنر: "لقد أصاب فيروس كورونا المجتمع العربي بحالٍ من نقص الميزانية والتمييز المستمرّ والعنصريّة المؤسسيّة. وهذه العوامل جميعها تمس بشكلٍ خطيرٍ بالحق في الصحة. بعد مرور عشرين عاماً على أحداث أكتوبر، نرى أنفسنا أمام مشهد أضرار كورونا بشكلٍ خطيرٍ أكثر بالمهمّشين والمعرضين للتمييز، وكأن الأمر حالة روتينية".

— — — — — —

قوات الاحتلال تعتدي على أم وابنها وتعتقله في الخليل

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 30 أكتوبر 2020، فتىً عُقب الاعتداء عليه وعلى أمه بالضرب في مدينة الخليل.

وقالت مصادر محلية: "إن قوات الاحتلال اعتقلت الفتى محمد جابر (17 عاماً) نجل الناشط في تجمع المدافعين عن حقوق الإنسان عارف جابر بعد الاعتداء عليه وعلى أمه بالضرب".

وذكرت المصادر أن الاعتداء تم خلال مُهاجمة مُستوطنين من مستوطنة "كريات أربع" المقامة على أراضي المواطنين شرق المدينة، عدداً من بيوت العائلات الفلسطينية في حارة جابر بالبلدة القديمة من الخليل تحت حماية جنود الاحتلال.

وتستهدف قوات الاحتلال عائلة الناشط عارف جابر باستمرار؛ نظراً لدوره الكبير في توثيق العديد من جرائم الاحتلال والمستوطنين، ومنها جريمة قتل وإعدام العامل رامي صبارنة قبل عامين.

وتُعدّ الخليل المدينة الثانية بعد القدس في أولويات الاستهداف الاستيطاني لسلطات الاحتلال؛ نظراً لأهميتها التاريخية والدينية.

— — — — — —

مواجهات مع الاحتلال في باب الزاوية وتشديدات على الصلاة في الإبراهيمي

اندلعت بتاريخ 30 أكتوبر 2020 مواجهات بين قوات الاحتلال والمواطنين، في منطقة باب الزاوية وسط مدينة الخليل، وشدد الاحتلال من إجراءاته العسكرية على الحواجز المنتشرة في البلدة القديمة والموصلة للمسجد الإبراهيمي.

وقالت مصادر محلية: "إن مواجهات اندلعت إثر إطلاق قوات الاحتلال المتمركزة على مدخل شارع الشهداء قنابل الصوت والغاز السام، صوب المواطنين دون وقوع إصابات".

وفي سياقٍ متصل أغلق جنود الاحتلال جميع البوابات المؤدية إلى المسجد الإبراهيمي لليوم الثاني على التوالي، ومنعوا المواطنين من الوصول إليه.

واعتدت قوات الاحتلال بتاريخ 29 أكتوبر 2020 على عددٍ من المواطنين، ومنعتهم من دخول المسجد الإبراهيمي.

وأفادت مصادر محلية أن قوات الاحتلال شددت إجراءاتها على الحواجز العسكرية المقامة على مداخل البلدة القديمة وعلى بوابات المسجد بتاريخ 29 أكتوبر 2020؛ لمنع المواطنين من دخوله والمشاركة في الاحتفال رغم اتخاذ جميع تدابير الوقاية والسلامة العامة.

وتزيد قوات الاحتلال من التضييق على المصلين المتوجهين للمسجد الإبراهيمي في فترات الأعياد والمناسبات الدينية وأيام الجمعة؛ في محاولةٍ لثنيهم عن التوجه نحو المسجد، المستهدف منذ عشرات السنين ضمن خطة الاستيطان التوسعية في المدينة.

الاحتلال يقتحم البيرة ويخطر بإخلاء مقر مركزية الإسعاف والطوارئ

اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 29 أكتوبر 2020، مقر مركزية الإسعاف والطوارئ الجديد التابع للخدمات الطبية العسكرية بمدينة البيرة، وأخطرت بإخلائه.

وقالت مصادر محلية: "إن قوات الاحتلال داهمت مقر المركزية بحي البالوع، وأبلغت الموظفين شفهياً بإخلاء المبنى"، مشيرةً إلى أن تلك القوات اقتحمت مقر شركة جوال ومحلاً تجارياً في نفس المنطقة، واستولت على تسجيلات الكاميرات.

ولفتت المصادر إلى أن مواجهات اندلعت بين الشبان وجنود الاحتلال، أطلق خلالها الجنود قنابل الغاز والصوت تجاه المواطنين.

— — — — — —

الاحتلال يدمر شبكات المياه في مسافر يطا

دمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 28 أكتوبر 2020، شبكات المياه المغذية لـ 22 تجمعاً سكانياً بمسافر يطا جنوب الخليل.

وأشار منسق اللجان الشعبية والوطنية جنوب الخليل راتب الجبور، إلى أن قوات الاحتلال شددت من إجراءاتها القمعية والتدميرية لممتلكات المواطنين من هدم المساكن، ومطاردة رعاة الأغنام ومنعهم من استصلاح أراضيهم، وتدمير الخلايا الشمسية، واقتلاع شبكات المياه للمرة الثالثة خلال هذا العام والعام الماضي.

ويهدف الاحتلال من خلال هذه الممارسات إلى تدمير كل مقومات الحياة والصمود في المنطقة بهدف دفع المواطنين إلى التهجير القصري، لصالح التوسع الاستيطاني.

قوات الاحتلال تطلق النار تجاه المزارعين شرق خان يونس

أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 28 أكتوبر 2020، النار تجاه مزارعين ورعاة أغنام شرق محافظة خان يونس جنوب قطاع غزة، دون إصابات.

وأفادت مصادر محلية، أن جنود الاحتلال بعد الترجل من جيباتهم العسكرية أطلقوا النار تجاه رعاة الأغنام والمزارعين شرق حي العمور ببلدة الفخاري شرق المحافظة، ما أجبرهم على المغادرة، خشيةً على حياتهم.

ويتعرض المزارعون وسكان المناطق الحدودية لاعتداءاتٍ شبه يوميةٍ من قوات الاحتلال الإسرائيلي.

الاحتلال يصادر جرافة وعدداً من الجمال في الخليل وبيت لحم

صادرت قوات الاحتلال، بتاريخ 27 أكتوبر 2020، جرافةً من نوع (باجر) من مدينة الخليل، وعدداً من الجمال شرق بيت لحم.

وأفادت مصادر محلية أن قوة احتلالية اقتحمت منطقة بيرين في بلدة بني نعيم شرق مدينة الخليل قبل أن تُجبر إحدى

الجرافات على التوقف عن العمل ثم صادرتها.

وتتعرض منطقة بيرين باستمرار لمحاولة مستوطنين الاستيلاء على أراضيها بهدف إقامة بؤرة استيطانية عليها.

وتنطلق أغلب الاعتداءات من مستوطني "كريات أربع" شرق الخليل الذين حاولوا أكثر من مرة نصب خيامٍ في أرضٍ بمنطقة خلايل المغربي، في قرية بيرينٍ لمواطنين من عائلتي ناصر الدين وغيث. وفي بيت لحم صادرت ما تُسمى بوحدة الطبيعة الإسرائيلية بتاريخ 28 أكتوبر 2020 ثماني (نوق وجِمَال) أثناء رعيها شرق المحافظة.

وأفاد شهود عيان بأن سلطات الاحتلال وضعت الجِمَال في عربات شحن عند معسكر وادي الدرجة شرق بيت لحم، واتجهت بها لجهة غير معلومة.

والجِمَال لمواطنين من عرب الرشايدة والعزازمة، الذين يعمل معظمهم في رعي الماشي ويتعرضون باستمرار للملاحقة والاعتداء من الاحتلال والمستوطنين.

يروي بشاعة الاحتلال.. "الكنيست" يطالب بحظر فيلم "جنين جنين"

طالبت لجنة بالكنيست الإسرائيلي، بتاريخ 26 أكتوبر 2020، المستشار القضائي للحكومة، بإصدار أمرٍ يمنع عرض وتوزيع فيلم "جنين جنين".

ويُوثق الفيلم الذي أخرجه محمد بكري من فلسطينيي 48، اجتياح جيش الاحتلال الإسرائيلي لمخيم جنين شمالي الضفة الغربية المحتلة، خلال عملية "الدرع الواقي"، في مارس 2002، والتي خلفت عشرات الشهداء، ويتهم الفيلم جيش الاحتلال بارتكاب "مجزرة"، وذلك من خلال شهادات حيّة لسكان المخيم.

وذكرت الإذاعة العبرية، أن لجنة الأمن والخارجية بـ"الكنيست" قدمت مشروع قرار سيتم تقديمه للمستشار القضائي للحكومة أفيخاي مندلبليت، يُطالب بحظر

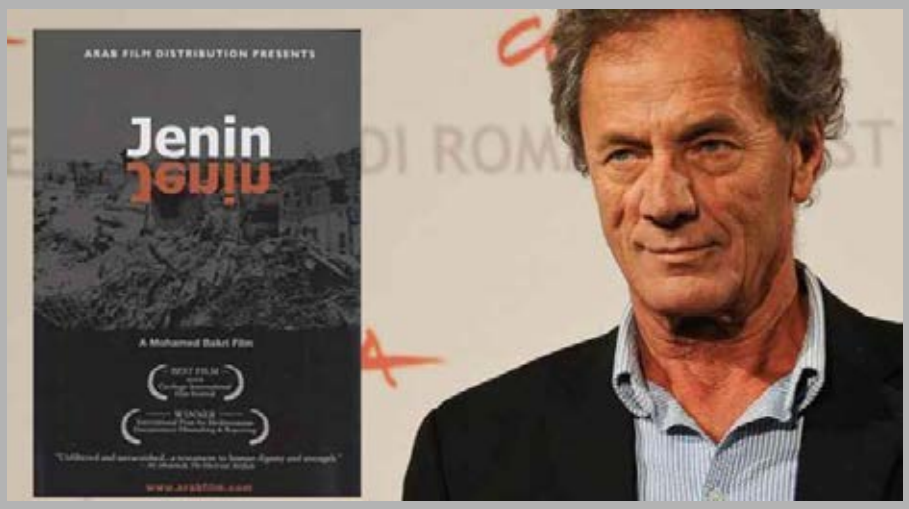

عرض الفيلم. وادعت أن الفيلم يُشوه صورة الجنود الإسرائيليين، ويجب منع عرضه وتوزيعه، بحسب المصدر ذاته. يُشار أن فيلم "جنين جنين" كان أروقة المحاكم الإسرائيلية منذ عرضه لأول مرة قبل 18 عاماً.

يُذكر أن "الدرع الواقي" بحسب تسمية جيش الاحتلال، تُطلق على العملية التي قام بها الاحتلال الإسرائيلي، باجتياح المدن الفلسطينية في أعقاب تنفيذ الاستشهادي عبد الباسط عودة من مدينة طولكرم شمال غرب الضفة المحتلة في الـ27 من مارس 2002 عملية استشهادية في فندق باراك في مدينة أم خالد المحتلة، والتي حول الاحتلال اسمها إلى "نتانيا"، وأدت إلى مقتل 30 إسرائيلياً.

فأعطى رئيس الوزراء الاحتلال آنذاك أرائيل شارون، الضوء الأخضر لبدء العملية العسكرية، واجتياح المدن الفلسطينية، وكان الهدف الرئيسي للعملية هو القضاء على الانتفاضة الفلسطينية الثانية المندلعة عام 2000.

وفي الثاني من أبريل عام 2002 باشرت قوات الاحتلال بإحكام حصارها على مخيم جنين بالآليات العسكرية، وقطعت عنه الكهرباء والمياه والاتصالات تمهيداً لاجتياحه، حيث حشدت آلاف الجنود والدبابات والمجنزرات والجرافات للبدء بتدمير المخيم.

وخلال أسبوعين من الحصار والمعارك الضارية بين المقاومة وجيش الاحتلال، في بقعةٍ صغيرةٍ لا تتجاوز كيلو متراً مربعاً، سطرت المقاومة فيها ملحمةً بطوليةً بمخيم جنين، وحققت انتصاراً كبيراً في الوحدة الميدانية بين فصائل المقاومة الفلسطينية، قبل أن تضع المعركة أوزارها ليكشف تقرير الأمم المتحدة عن مجزرة بشعة ارتكبها جنود الاحتلال الإسرائيلي بإعدام ما يُقارب من 58 فلسطينياً، وإصابة المئات بجروحٍ متفاوتةٍ، وسجل التقرير عدداً من المفقودين، ومئات المعتقلين وهدم 1200 بيت، 450 بيتاً هُدمت بالكامل.

أما الاحتلال الإسرائيلي فقد اعترف بمقتل 23 من جنوده رغم تأكيد المقاومين على أن الرقم أكبر من ذلك بكثير، حيث يُقدر بـ 55 جندياً.

— — — — — —

مستوطنون يسرقون معدات قطف الزيتون جنوب نابلس

سرق مستوطنون معدات قطف الزيتون في قرية جالود جنوب نابلس، وأفاد مسؤول ملف الاستيطان شمال الضفة الغربية غسان دغلس، أن مستوطني "احيا" المقامة على أراضي القرية، أقدموا على سرقة ثلاثة سلالمٍ لقطف الزيتون و13 مفرشٍ ومناشير لتقليم الأشجار، من أرض المزارع محمود فوزي حج محمد.

وكشف المستوطنون من انتهاكاتهم بحق قاطفي الزيتون في أراضيهم، تمثلت بالاعتداء عليهم ومنعهم من الوصول إلى أراضيهم، إضافة لحرق الأشجار وقطعها؛ تمهيداً للاستيلاء عليها.

كما يستغل المستوطنون حماية ودعم قوات الاحتلال لهم في تصعيد انتهاكاتهم ضد المزارعين وأشجارهم، تحديداً في موسم قطف ثمار الزيتون، في حين يُسارع المزارعون لقطف ثمار الزيتون لإنقاذ ما يُمكن إنقاذه من محاصيلهم قبل أن يقطعها ويحرقها أو يسرق ثمارها المستوطنون.

وشهدت مناطق وقرى جنوب نابلس تزايداً في اعتداءات المستوطنين، أبرزها ما تعرضت له بلدة عصيرة القبلية من هجومٍ لقطعان المستوطنين، واعتداءٍ على المزارعين فيها.

وتُعد جالود الواقعة إلى الجنوب الشرقي من مدينة نابلس واحدة من أكثر القرى المتضررة بالزحف الاستيطاني؛ بسبب الطوق الذي تفرضه عليها ثماني مستوطنات تُحيط بها من جميع الاتجاهات.
وتبلغ مساحة جالود عشرين ألف دونم، استولت المستوطنات على ما يُقارب من 80% من مساحتها بما يُعادل ستة عشر ألف دونم تقريباً.

ويُحيط بالقرية ثماني مستوطنات، استولت على عدد كبير من الدونمات الزراعية وأشجار الزيتون، وأغلب ساكنيها من المستوطنين المتطرفين وعصابات "تدفيع الثمن"، الذين يعتدون على المواطنين وطلاب المدرسة الثانوية القريبة من مستوطنة "شفوت راحيل" وحرق أشجار الزيتون.

محميات طبيعية .. ذريعة إسرائيلية للسيطرة على 36 منطقة في الضفة

قال مدير عام المصادر الطبيعية في سلطة جودة البيئة عيسى موسى: "إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تُسيطر على 36 منطقة في الضفة تحت مسمى "محمية طبيعية".

وأوضح موسى، أن هناك العديد من المناطق التي أُعلنت محميات طبيعية من سلطات الاحتلال بهدف تحويلها إلى معسكراتٍ للاحتلال ومستوطناتٍ، حيث يُوجد في الضفة 51 محمية طبيعية، 15 منها تخضع للسيادة الفلسطينية، وحوالي 36 تقع في الأراضي المصنفة "ج"، التي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية.

وأضاف، إن الـ11 ألف دونم التي أعلن الاحتلال مُؤخراً الاستيلاء عليها لتحويلها لمحمياتٍ طبيعيةٍ هي في الحقيقة أراضٍ زراعيةٍ خصبةٍ في منطقة أريحا، وجنوب الجفتلك، ودير حجلة، والمنطقة الشرقية، لتياسير في طوباس.

وبين موسى، أن تحويل الأراضي إلى محمياتٍ طبيعيةٍ لا يتم بالأصل بقراراتٍ عسكريةٍ، إنما بدراساتٍ ميدانيةٍ، وهناك معايير لتحويلها حسب الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، حيث هناك مواصفات

خاصة.

وأكد توثيق جميع اعتداءات الاحتلال من سلطة جودة البيئة في تلك المناطق، لتُرفع إلى الجهات الدولية المعنية.

— — — — — —

دعوات استيطانية للسيطرة على "دار الضرب" في قراوة بني حسان

تسعى قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين بكل جهدها للسيطرة على المواقع الأثرية في الضفة الغربية؛ في مُحاولة منها لطمس التاريخ وتغيير معالم الجغرافيا.

ودعت مجموعات المستوطنين بمساعدة ما يُسمى "قسم الآثار" في جمعية "ريجيفيم" العبرية، حكومة الاحتلال الإسرائيلي، لاتخاذ خطواتٍ سريعةٍ على موقع دار الضرب الأثري في قرية قراوة بني حسان قضاء سلفيت.

وتقع "دار الضرب" أو قبر الملك "بيرظون" التي تعدُّ واحدةً من أجمل الآثار في محافظة سلفيت، وتبلغ مساحتها أربعة دونمات، وترتفع عن سطح البحر 375 متراً.

وأُكتشف هذا الموقع أثناء مسح غرب فلسطين، ويعتقد أنه يعود للفترة الرومانية، والأعمدة والزخارف والرسومات الأثرية المنحوتة بدقة في الصخر حتى اليوم تُعدُّ شاهداً على هذه الحقبة الزمنية.

وحسب المسوحات الأثرية لهذا المكان؛ فإنه عبارة عن مقبرةٍ كبيرةٍ مقطوعةٍ في الصخر لأحد الشخصيات الحاكمة المهمة، ارتبط مع المواقع المجاورة من الساحات والأحواش والتي أُستخدمت لأغراض الدفن أيضاً، خاصةً في الفترتين الهلنستية والرومانية.

وتتشابه أعمدة وحجارة هذه المنطقة مع سبسطية التي أطلق عليها المؤرخون اسم "عاصمة الرومان"، في حين يرتاد الزوار هذا المكان عند زيارتهم لمحافظة سلفيت، وتسعى الجهات المختصة إلى جعله واحداً من المعالم الحيوية في المحافظة؛ نظراً لمطامع المستوطنين واستهدافهم له.

وتقع قرية قراوة بني حسان على تلة مرتفعة، وتبعد عن مدينة سلفيت 13 كيلومتراً لجهة الغرب، ويعود تاريخ القرية إلى ألفي سنة تقريباً، ويبلغ عدد سكانها حوالي 6000 نسمة. ويعتمد سكان القرية في معيشتهم على زراعة القمح والزيتون، والعمل في التجارة والصناعة.

ويُوظف المستوطنون علم الآثار كوسيلة لاختلاق ماضٍ "عبري إسرائيلي يهودي"، يسوغ حقه في الوجود كدولة؛ خدمةً لأهداف الاحتلال الاستيطانية التي تسعى للهيمنة والسيطرة على الحاضر والمستقبل.

ويعمد المستوطنون بحماية قوات الاحتلال إلى تحقيق أهدافٍ سياسيةٍ بحتةٍ لتعزيز سيطرة الاحتلال، أو لإثبات أحقية السيطرة من خلال الشواهد والأدلة التاريخية، ما يعني خطورة انخراط الجماعات اليهودية المتطرفة في الحفريات الأثرية، وتنامي دورها في إدارة بعض المواقع المقدسة.

يُشار إلى أنّ عمليّات سرقة الآثار من فلسطين ليست جديدة؛ فقد بدأ الاحتلال بنهب الآثار منذ احتلاله للضفّة الغربيّة وقطاع غزّة عام 1967.

وتقع غالبية القرى والبلدات في الضفة الغربية على مواقع أثرية، وهي تُشكّل استمرارية لعملية التوطين في المنطقة التي بدأت منذ مئات وحتى آلاف السنين.

— — — — — —

خبير إسرائيلي: مسيرة الحماقة في المستوطنات مستمرة والثمن سيكون باهظاً

قال خبير الخرائط الإسرائيلي الأول شاؤول أرئيلي، في مقالٍ نشره في صحيفة هآرتس الإسرائيلية: "إن مسيرة الحماقة في المستوطنات مستمرة، وإن الثمن سيكون باهظاً بشكلٍ مُروّعٍ".

وأضاف أن دعوة رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو للمصادقة على بناءٍ واسعٍ في عشرات المستوطنات ما هي إلا ثمنٌ

سياسيٌ للبقاء في سدة الحكم.

وأكد ارئيلي أنه "رغم كل الخطوات، فإن هذه السياسة الإسرائيلية عديمة المسؤولية الوطنية فشلت في خلق واقع ديموغرافي وجغرافي من شأنه أن يفرض على الفلسطينيين مبادرة ترمب، أو أيُّ اقتراحٍ آخر غير قائم على تبادل الأراضي بنسبة 1:1، أو يمنع تواصل جغرافي لأراضي الدولة الفلسطينية ويمس بنسيج حياة سكانها".

وأضاف: "هي أيضاً لم تنجح في تغيير سياسة الدول العربية، وحتى التي وقعت على اتفاقات مؤخراً، أو حتى سياسة دول العالم. حيث ما زالت ترى في خطوط 1967 أساساً للحدود المستقبلية، مع تبادل أراضي، كما لم تنجح في إلغاء احتمالية حل الدولتين، لأن "إسرائيل" يُمكنها أن تبقي تحت سيادتها 80% من المستوطنين في أقل من 4% من أراضي الضفة الغربية، ويُمكنها استيعاب من سيتم إخلاؤهم من ناحية السكن والتشغيل".

وشدد أرئيلي على أن سياسة توسيع المستوطنات كانت وما زالت باهظة الثمن بشكلٍ مروعٍ على "إسرائيل" في المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

منوهاً إلى أنه "كلما مر الوقت فإن هذه السياسة لا تُحقق أي شيء باستثناء زيادة الثمن الذي ندفعه اليوم والذي سيكون علينا دفعه في المستقبل".

وشدد على أن "سياسة نتنياهو هي تبذيرٌ عظيمٌ للموارد على حساب المجتمع في "اسرائيل"، من خلال تعميق الوهم بأنه سيكون بالإمكان إملاء اتفاق سلام على الفلسطينيين، وإنهاء النزاع مع ضم كل المستوطنات لإسرائيل".

وتابع: "القليلون سيحاولون أن يشرحوا المنطق في خريطة صفقة القرن التي تم تبنيها بشدة من قبل نتنياهو، والتي تفرض على "إسرائيل" بناء حدود جديدة، أطول بثلاث مرات من كل حدودها الأخرى، بتبريرات أمنية أكل الدهر عليها وشرب، وكثيرون آخرون سيشيرون إلى أن السبب الرئيسي هو الرغبة في منع إخلاء المستوطنات أو أي بؤر استيطانية غير قانونية، من أجل إعاقة تطبيق حل الدولتين".

وحسب أرئيلي فإن "إسرائيل بكل رؤساء حكوماتها من اليسار واليمين اختارت سياسة أدت إلى تضخيم العائق أمام إخلاء إسرائيليين، وذلك عن طريق تمكينها وتشجيعها للهجرة، والبناء وتوسيع المستوطنات بشكل عام، والمستوطنات المعزولة الواقعة خارج الكتل الرئيسية بشكل خاص".

وأوضح أن عدد المستوطنين زاد بـ289%، في حين أن عدد سكان "إسرائيل" كلها زاد بـ68%.

— — — — — —

الاحتلال يستولي على أكثر من 11 ألف دونم في الأغوار

استولت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 15 أكتوبر 2020، على أكثر من 11 ألف دونم في الأغوار الفلسطينية، لمصلحة ما يُسمى المحميات الطبيعية، في واحدة من أكبر عمليات الاستيلاء.

وقال المدير العام لتوثيق انتهاكات الاحتلال في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان قاسم عواد: "إن الاحتلال أعلن استيلاءه على 11200 دونم، لمصلحة 3 محميات طبيعية إسرائيلية في الأغوار الفلسطينية".

وبين عواد أن تلك المحميات تقع في دير حجلة بأريحا، والأخرى جنوب الجفتلك قرب مستوطنة "مسواه" المقامة على أراضي المواطنين، والثالثة شرق عين الحلوة والفارسية في الأغوار الشمالية في المنطقة الواقعة بين مستوطنتي "مسكيوت، وروتم" المقامتين على أراضي المواطنين في الأغوار.

وأشار إلى أن الاحتلال ينوي خلال المدّة المقبلة الإعلان عن أربع مناطق جديدة كمحميات طبيعية في الضفة الغربية.

ونبّه عواد إلى أن معظم عمليات الاستيلاء تندرج تحت بند "المحميات الطبيعية"، يُخصص الاحتلال أراضيها لاحقاً للبناء الاستيطاني، مبيناً أنه منذ إعلان صفقة القرن، صدّق الاحتلال وأودع مخططات للتصديق على أكثر من 12 ألف وحدة استيطانية في الضفة الغربية والقدس المحتلة.

وتُعدّ الأغوار سلّة فلسطين الغذائية، وهي أكثر المناطق تضرراً من مشروع الضم

(السلب والنهب) الذي يلتهم عشرات آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية.

وتتعرض عدة مناطق في الضفة الغربية وخاصة في الأغوار والقرى المحاذية للمستوطنات لهجمة متواصلة بهدف مُصادرة المزيد من الأراضي وشق طريق استيطانية وتهجير السكان.

وحسب وسائل إعلام عبرية؛ فإن "خطة الضم" ستحول 43 قرية يعيش فيها أكثر من 110 آلاف فلسطيني -غالبيتهم في غور الأردن- إلى جيوب معزولة ومُحاصرة من الجهات كافة بجدار الفصل العنصري.

— — — — — —

قادة المستوطنات يضغطون على نتنياهو للضمّ في حال خسر ترامب

بدأ قادة المستوطنين حملة ضغط على رئيس الحكومة الإسرائيليّة، بنيامين نتنياهو، لضمّ (سلّب) مستوطنات في الضفة الغربيّة المحتلة في حال خسارة الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، الانتخابات المقرّرة في بداية شهر نوفمبر 2020.

وبحسب هيئة البثّ الرسمية ("كان 11")؛ فإنّ المستوطنين مُتشائمون من إمكانيّة فوز ترامب.

ويعتقد قادة المستوطنين أنَّ "نافذة الفرص" أمامهم تضيق مع الوقت، وأن على نتنياهو تمرير قانون لشرعنة جزءٍ من المستوطنات حتى الحادي والعشرين من يناير 2021، والمستوطنات التي يضغطون لشرعنتها هي بُؤرٍ استيطانيّة في قلب الضفة الغربيةً وخارج المستوطنات الكبرى.

كما ذكرت القناة ذاتها أن خسارة ترامب تعني إمكانية نزع أحد المنصبين من سفير "إسرائيل" لدى الأمم المتحدة وواشنطن، غلعاد إردان.

وسبق للمرشح الديمقراطي جو بايدن أن قال: "إنّ على "إسرائيل" وقف البناء في المستوطنات، ووقف الحديث عن الضمّ، والسماح بحلّ الدولتين. نتنياهو ومواطنو "إسرائيل" يعرفون ما هو موقفي. أوضحت أنني، كرئيس، سأعارض الضم (السلّب). سأعيد المساعدات للفلسطينيين، وفقاً للقانون الأميركي، وسأفتح من جديد قنصليّة شرقيّ القدس".

وتابع بايدن "إنّ موقف نتنياهو بخصوص الضمّ خاطئ، وبرأيي هو يخضع لليمين المتطرّف للاستمرار في الحكم. لكنّني أعتقد، في المقابل، أن القيادة الفلسطينيّة لم تستغلّ الفرصة التي منحت لها".

ورغم أنّ نتنياهو قال في وقت سابق: "إنّ الضم (السلّب والنهب) "تأجل" ولم يتوقف"، إلا أن قادة المستوطنين يعتقدون أن وجود بايدن في البيت الأبيض لن يُطلق يد نتنياهو مثلما فعل ترامب خلال السنوات الماضية.

— — — — — —

الاحتلال يُسيّج منطقة قرب تجمع "غوش عتصيون" الاستيطاني

سيجت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 29 أكتوبر 2020، منطقة مُحاذية لتجمع "غوش عتصيون" الاستيطاني، المقام على أراضي المواطنين، جنوب بيت لحم.

وأفاد مدير مكتب هيئة مقاومة الجدار والاستيطان في بيت لحم حسن بريجية، أن قوات الاحتلال تسعى لإقامة معسكر جديد لها في تلك المنطقة بدعوى حماية المستوطنين، مُشيراً إلى أن تلك المنطقة معلنة سابقاً منطقة عسكرية.

وتعود بداية الاستيطان في محافظة بيت لحم إلى ستينيات القرن الماضي، فكانت مستوطنة "غوش عتصيون" من أولى المستوطنات الإسرائيلية التي غرست في الأرض الفلسطينية بعد حرب حزيران عام 1967.

وأخذ الاستيطان بعد ذلك في الانتشار كالسرطان ضمن سياسة واستراتيجية مُبرمجة؛ من أجل خدمة الأهداف الإسرائيلية، ومن ضمنها مشروع ما يُسمى بـ"القدس الكبرى"، حيث بلغ عدد المستوطنات في العام 2000 ما يزيد على (21) مستوطنة بمساحة (15112) دونماً، أي ما يُعادل 2,5% من مساحة المحافظة.

وبلغ عدد المستوطنات في تجمع

"غوش عتصيون" (11) مستوطنة؛ منها (10) مستوطنات في محافظة بيت لحم، ومستوطنة واحدة تقع ضمن حدود محافظة الخليل، وهي مستوطنة "مجدل عوز"، وتحتوي هذه المستوطنات على ما يُقارب (20000) وحدة سكنية.

— — — — — —

الاحتلال يخطر بوقف البناء في 3 منازل جنوب بيت لحم

أخطرت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" بتاريخ 26 أكتوبر 2020 بوقف البناء في ثلاثة منازل مأهولة في منطقة "أبو سود" ببلدة الخضر جنوب محافظة بيت لحم، بدعوى عدم الترخيص.

وقال الناشط في مُقاومة الجدار والاستيطان في بلدة الخضر أحمد صلاح: "إن المنازل المخطرة للمواطنين يوسف عبد موسى وعلي سليم موسى ونجله أحمد، وكل واحد منها يتكون من طابق واحد".

وأضاف صلاح أن منزل علي سليم موسى هُدم خمس مرات سابقاً، مشيراً إلى أن الاحتلال يُحاول منع التوسع العمراني في المنطقة.

وأُسبوعياً تُوزع قوات الاحتلال العديد من إخطارات الهدم ووقف البناء لمواطنين في الضفة المحتلة؛ في حين تستولي على مساحات من الأراضي وتسمح ببناء مئات الوحدات الاستيطانية.

— — — — — —

الاحتلال يخطر بوقف البناء بمنزل وشبكة كهرباء جنوب الخليل

أخطرت قوات الاحتلال "الإسرائيلي"، بتاريخ 25 أكتوبر 2020، بوقف البناء والعمل بمنزل قيد الإنشاء وبشبكة خطوط كهرباء في منطقة "غزيوا" بمسافر يطا جنوب الخليل.

وأفاد منسق لجنة الحماية والصمود في مسافر يطا جنوب الخليل فؤاد العمور، أن قوات الاحتلال "الإسرائيلي" داهمت منطقة "غزيوا" شرق يطا، وسلمت المواطن موسى أبو فنار، إخطاراً بوقف العمل والبناء بمنزله الذي هو قيد الإنشاء، كما وأخطرت بوقف العمل بشبكة الكهرباء المخصصة لتزويد سكان تلك المنطقة بالكهرباء.

وكانت قوات الاحتلال قد دمرت في وقتٍ سابقٍ من هذا الشهر شبكات المياه المغذية للتجمعات السكانية على طول المنطقة الممتدة من خلة الضبع، وصولاً لمنطقة المفقرة بمسافر يطا جنوب الخليل.

وأوضح العمور أن الاحتلال صعّد اعتداءاته بحق المواطنين بمسافر يطا، من خلال هدم المنازل والمنشآت، ومنع المواطنين من البناء، وحرمهم من الكهرباء ومياه الشرب؛ لحملهم على الهجرة عن منازلهم وترك أراضيهم لمصلحة توسيع البؤر الاستيطانية المنتشرة هناك.

الاحتلال يهدم منزلاً مأهولاً غرب جنين

هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 26 أكتوبر 2020، منزلاً في قرية الطيبة الواقعة بمحاذاة جدار الفصل العنصري غرب جنين، شمال الضفة الغربية المحتلة.

وقال رئيس المجلس القروي خالد جبارين في تصريح صحفي: "إن قوات الاحتلال اقتحمت القرية، وحاصرت منزل المواطن أحمد محمود جبارين لهدمه؛ بدعوى عدم الترخيص".

وأفاد شهود عيان أن المواطن جبارين تعرض للإغماء خلال مُحاولته حماية منزله المقام منذ سنوات وتبلغ مساحته 130 متراً مربعاً.

وتقع قرية الطيبة شمال غرب مدينة جنين بمحاذاة السياج الفاصل الذي صادر جزءاً من أراضي القرية واقتلع الأشجار وحرم السكان من مصدر رزقهم وفصلهم عن أهلهم في الداخل المحتل.

ولا تبعد مدرسة الطيبة الثانوية للبنين التي يبلغ عدد طلابها نحو 140 طالب سوى (25) متراً عن السياج، ما يُعرض الطلاب للخطر دوماً.

ومُعظم أراضي البلدة جبلية تشتهر بزراعة الزيتون، وينحدر معظم سكانها من مدينة أم الفحم بالداخل المحتل.

التفكجي: مشاريع الطرق الاستيطانية بالضفة مُخططات قديمة لاقتلاع الفلسطينيين

قال مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية خليل التفكجي: "إن مُخطط شبكة الطرق الاستيطانية التي تشق داخل الضفة الغربية المحتلة، ونُفّذ جزءٌ منها، هو مُخطّطٌ قديمٌ جديدٌ صدر عام 1983 ضمن الأمر العسكري رقم 50 للطرق".

وأوضح التفكجي، في تصريحات صحفية بتاريخ 25 أكتوبر 2020، أن شبكة الطرق هذه عملياً هي شوارع طولية من الشمال إلى الجنوب وعرضية من الشرق إلى الغرب، وجزءٌ كبيرٌ منها أُطلق عليه الشوارع الالتفافية أو إعادة الانتشار، بحيث استخدم ذلك لتنفيذ هذه المشاريع.

وأضاف أن عدداً من هذه المشاريع يُنفذ الآن؛ مثل فتح طريق حوارة زعترة، وشارع رقم 60 غرب نابلس.

وأشار إلى أن هناك شارعاً قرب زعترة من الغرب إلى الشرق كان تحت اسم شارع السلام هدفه استراتيجي؛ وهو تقطيع شمال الضفة عن جنوبها، ثم شارع 45 الذي يقع عند مدخل قلنديا شمال القدس، وشارع 35 في الخليل، وينفذ الآن من "غوش عتصيون" باتجاه بلدة بيت أمر في الخليل. ولفت الباحث التفكجي إلى وجود شوارع صدّقت عليها سلطات الاحتلال، لكنها مجمدة.

وبيّن أن هذه الشوارع أحاطت كل التجمعات الفلسطينية بالمستوطنات بهدف الاستيلاء على الأرض، في إطار عملية إحلال إسرائيلي واقتلاع فلسطيني، وهي ضمن مجموعة من المشاريع الإسرائيلية التي وقعت عليها أمريكا تحت مسمى "صفقة القرن".

ولفت إلى أن هذه المشاريع موجودة قبل عام 1948؛ حيث كان هناك مشروع "هينري كيندل"، والذي جعل كل المنطقة الشرقية للقدس منطقة خضراء؛ باعتبارها الهدف الإستراتيجي للتوسع الاستيطاني، والآن قضية "الحدائق التوراتية" هي استخدام للدين لأسباب سياسية.

وتتعرض عدة مناطق في الضفة الغربية وخاصةً في الأغوار والقرى المحاذية للمستوطنات لهجمة متواصلة بهدف مُصادرة المزيد من الأراضي وشق طرقٍ استيطانية وتهجير السكان.

المستوطنون أحرقوا 1000 شجرة زيتون خلال النصف الأول من أكتوبر 2020

قال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة "أوتشا" إن المستوطنين أحرقوا 1000 شجرة زيتون، أو لحقت بها الأضرار، وتمت سرقة كميات كبيرة من المحصول في الضفة الغربية المحتلة خلال الأسبوعين الماضيين.

وأوضح المكتب في تقرير "حماية المدنيين" الذي يُغطي الفترة ما بين 6 - 19 أكتوبر 2020، أن هؤلاء المستوطنين نفذوا 19 اعتداءً على المزارعين الفلسطينيين خلال موسم قطف الزيتون بالضفة، والذي استُهل في 7 أكتوبر، ما أدى لإصابة 23 مزارعاً بجروح.

وأضاف أن مستوطنين ألقوا الحجارة على الفلسطينيين الذين كانوا يقطفون ثمار الزيتون على مشارف قرية برقة بمدينة رام الله، واعتدوا جسدياً عليهم في ثلاث مناسبات أسفرت عن وقوع اشتباكات، وتدخلت قوات الاحتلال، مما أدى إلى إصابة 14 فلسطينياً بجروح وإحراق 30 شجرة زيتون بسبب قنابل الغاز المسيل للدموع.

وأشار إلى أن بقية الإصابات سُجلت في المناطق الزراعية القريبة من بلدة حوارة جنوب نابلس) وقريتي نعلين وبيتلو برام الله، وبجوار مستوطنة "ميفو دوتان" الإسرائيلية في جنين، حيث أُضرمت النار في نحو 450 شجرة زيتون.

وبحسب التقرير الأممي، أصيب خلال النصف الأول من أُكتوبر 85 فلسطينياً، من بينهم 11 طفلاً، خلال اشتباكات في مختلف أنحاء الضفة الغربية بخلاف الحوادث المرتبطة بموسم قطف الزيتون.

وفي الإجمال، أُصيب 21 فلسطينياً بالأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط وعشرة بالذخيرة الحيّة، بينما تلقى معظم من تبقى من المصابين العلاج جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع. وذكر التقرير أن قوات الاحتلال نفذت 126 عملية بحثٍ واعتقالٍ واعتقلت 132 فلسطينياً في مختلف أنحاء الضفة.

وبين أن نصف هذه العمليات سُجلت في محافظة القدس، حيث يشهد حي العيسوية أنشطة تُنفذها شرطة الاحتلال كل يوم تقريباً، مما أدى إلى اعتقال 30 فلسطينياً، من بينهم 13 طفلاً.

وفي ثلاث حوادث وقعت في المنطقة (ج)، هدمت سلطات الاحتلال ثمانية مبانٍ يملكها فلسطينيون أو صادرتها بحجة الافتقار إلى رخص البناء، مما أدى إلى تهجير 12 شخصاً.

وأفاد "أوتشا" بأن خمسة من هذه المباني تقع في تجمعين بمنطقة مسافر يطا في الخليل، وهي منطقة مُصنفة باعتبارها "منطقة إطلاق نار" لأغراض التدريب العسكري الإسرائيلي.

ولفت إلى أن المباني الثلاثة الأخرى هُدمت في تجمع الفارسية - خلة خضر في غور الأردن على أساس الأمر العسكري رقم 1797، الذي يُجيز هدم

المباني في غضون 96 ساعة من صدور "أمر إزالة".

وفي قطاع غـزة، أوضح التقرير أنه في يـوم 16 أكتوبـر 2020، أطلقت القوات الإسـرائيلية النيـران التحذيريـة في 30 مناسبة على الأقل قرب السياج الحدودي وقبالة سـاحل غزة، ولم يُسـفر ذلك عن وقوع إصابات.

— — — — — —

فلسطينيون يتصدون لهجوم مستوطنين على عصيرة القبلية

تصـدى الفلسـطينيون بتاريـخ 24 أكتوبـر 2020، لاعتـداء مجموعة من المسـتوطنين علـى أراضـي ومنـازل المواطنيـن فـي قريـة عصيـرة القبلية جنـوب نابلس، مـا أدى لإصابة مواطن في رأسه.

وأفاد رئيس المجلس القروي حافظ صالح أن مسـتوطني "يتسـهار" المقامـة على أراضي قريـة عصيرة القبليـة، هاجموا منازل المواطنين في المنطقة الشـرقية، وتصدى لهم شبان القرية.

وأشار صالح إلى أن المواطن عبد الباسط محمد أحمد أُصيب بحجرٍ في رأسـه ألقاه عليه أحد المستوطنين، ووصفت إصابته بالمتوسـطة، ممـا دعا لنقله للمشـفى في مدينة نابلس.

وأوضـح أن المواجهـات اندلعت بالقرية بين الشبان وقوات الاحتلال، التي أطلقت القنابـل الصوتيـة والغـاز، مـا أدى إلى اشتعال النيران في أراضي المنطقة.

وتشـهد بلدة عصيـر القبليـة، اعتداءاتٍ مسـتمرةٍ مـن المسـتوطنين وقـوات الاحتلال، بالإضافة لمحاولاتٍ مسـتمرةٍ لمصـادرة أراضـي المواطنيـن بالبلدة، وأعمال تجريف وإقامة طرق اسـتيطانية لربط المسـتوطنات والكتل الاسـتيطانية بعضها ببعض.

وتتعرض قرى جنوب نابلس لاعتداءاتٍ شـبه يوميـة مـن قطعـان المسـتوطنين وقوات الاحتلال التي تُوفر الحماية لهم.

وتتواصـل سياسـات الاحتـلال التنكيلية بحـق المزارع الفلسـطيني، فـي الضفة الغربيـة، ومنعه مـن الوصول لأرضه، وتزداد وتيرة هذه السياسـات في مواسـم الحصاد والقطاف.

وكان جيـش الاحتـلال أصدر عشـرات الأوامـر العسـكرية بإغـلاق مناطـق وأراضٍ مزروعة بالزيتون بمساحة آلاف الدونمات الزراعية في أنحاء متفرقة من الضفة الغربية، تزامناً مع انطلاق موسم قطف الزيتون.

ويتضـح من هذه الأوامر العسـكرية، أن سـلطات الاحتلال باتت تتربص بموسـم قطـف الزيتـون لثنـي المزارعيـن من الوصول إلى أراضيهم.

وستسـهل الأوامـر العسـكرية الطريق للمسـتوطنين فـي الوصـول إلـى حقول الزيتـون الفلسـطينية وسـرقة ثمارهـا وتكسير الأشجار أثناء وبعد ذلك.

ويُصعّد المستوطنون من اعتداءاتهم على المزارعين في هذا الموسم خاصةً، حيث يسـرقون الثمـار، ويقطعون الأشـجار، ويُطـاردون المزارعيـن فـي أراضيهم. وتتم هـذه الاعتـداءات على مـرأى من جنود الاحتـلال الذين يُوفـرون الحماية للمستوطنين.

— — — — — —

عنف المستوطنين ضمن سياسة إسرائيلية للمَس بحياة الفلسطينيين

قال مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة "بتسيلم":

إن "العنف الذي يُمارسـه المستوطنون بحـق الفلسـطينيين في الضفـة الغربية المحتلة، يندرج ضمن سياسة إسرائيليّة تتيح المسّ بحياة الفلسـطينيّين وسلامة أجسادهم وممتلكاتهم".

وأضـاف المركز في تقريـر بتاريخ 21 أكتوبر 2020 يرصد عنف المستوطنين بالضفـة، أن انتهـاكات المسـتوطنين وعربدتهـم بحـق الفلسـطينيين ورشـق مركباتهـم بالضفة الغربيـة تمر دون أي تدخل من شرطة الاحتلال.

وبحسب التقرير، ففي مساء يوم الخميس الموافـق 3/9/2020 أغلق مسـتوطنون أحد مسـارات شـارع (60) قُرب مدخل مسـتوطنة "عيلـي"، وأخذوا يرشـقون الحجارة نحو السيّارات الفلسطينيّة المارّة فيه، كما حاولوا منعها من المرور، حيث أصابت الحجارة بعض السيّارات وعدداً من الركّاب أيضاً.

ووفقاً للإفادات التي جمعتها "بتسـيلم"، فـإن "جنـود الاحتـلال تواجـدوا فـي المنطقة، وحضروا مرّتين على الأقلّ إلى موقع الشغب لكنّهم لم يُحرّكوا ساكناً لمنع المستوطنين من مواصلة رشق الحجارة أو لحماية المسـافرين الفلسـطينيّين، أمّا الشرطة فقد تلقّت تبليغاً عن الأحداث مرّة واحدة علـى الأقلّ لكنّها لـم تحضر بتاتاً إلى الموقع".

وأشـار إلـى أن مـا حدث هو جـزءٌ من روتيـن العُنـف اليومـيّ الذي يُمارسـه المستوطنون وقوات الاحتلال في الضفة الغربيّـة يوميّـاً ومنذ سـنين طويلة، وما كان لـه أن يتواصل هكذا لولا أنّه يندرج ضمن سياسة إسرائيليّة تتيح المسّ بحياة الفلسطينيّين.

وتابع "لا عجب أنّ عربدة المسـتوطنين على شـارع رئيسـيّ، ورشق سـيّارات الفلسـطينيّين بالحجـارة مـرّت فـي هذه المرّة أيضـاً دون تدخّل السّـلطات رغم علمها بها".

ونقـل المركز عـن المواطـن زهير أبو

علي (47 عاماً) من سكّان تياسير شمال شرق طوباس، والذي تعرض لاعتداءات المستوطنين، قوله: "عندما كنت على الشارع الرئيسي قريباً من اللّبن الشرقية ووصلت إلى منطقة مستوطنتي (شيلَه) و(عيلي) شاهدت مستوطنين يسدّون الشارع وإلى جانبهم تقف سيّارة أمن المستوطنة".

وأضاف "كان هناك عدد كبير من المستوطنين أمامي، وكانت في الشارع سيّارات أُخرى، فجأة اقترب عدّة مستوطنين من سيّارتي. حاولت الالتفاف والفرار من هناك وهكذا فعل سائقون آخرون ونشأ عن ذلك ازدحام مروريّ لأنّ الجميع كان يحاول الالتفاف وسط الشارع. أخذ المستوطنون يرشقون الحجارة نحو السيّارات وأُصيب جرّاء ذلك عدد كبير منها".

وتابع "كان الأمر مخيفاً حقّاً، الجميع يريد الفرار من هناك ليتفادى الإصابة. بعد ذلك شاهدت جِيبَات الجيش والشرطة تصل إلى الموقع وتحاول إبعاد المستوطنين. قام الجيش بتصوير قسم من السيّارات المتضرّرة".

واستكمل حديثه "في سيّارتي تضرّر فقط الزّجاج الخلفيّ، كما حدثت بعض الخدوش والضربات في هيكل التاكسي، وحين تمكّنت من الفرار تابعت السّفر وأوصلت الرّكّاب إلى طوباس ثمّ عدت إلى منزلي منهكاً تماماً. حمدت الله على أنّني عدتُ سالماً. إصلاح الأضرار في التاكسي سوف يكلّفني أكثر من 2000 شيكل".

وأشار أبو علي إلى أنه لم يتمكن من إعالة أسرته، فهذه ليست أوّل مرّة، فقد تعرّضت لهجمات المستوطنين على الشوارع وهذا أمرٌ خطير جداً.

— — — — — —

بؤرة استيطانية جديدة على جبل صبيح جنوب نابلس

شرع مستوطنون بتاريخ 19 أكتوبر 2020 بإقامة بؤرة استيطانية على قمة جبل صبيح في بلدة بيتا جنوب مدينة نابلس، شمال الضفة الغربية.

وأفاد شهود عيان بتأكيد انتشار مجموعة من المستوطنين على قمة الجبل قبل أن يشرعوا بوضع بعض الخيم والكرفانات كمقدمة لإقامة بؤرة استيطانية استكمالاً لمحاولاتهم الفاشلة مسبقاً.

وحاول المستوطنون عدة مرات الاستيلاء على هذه المنطقة، إما بوضع منازل متنقلة أو نصب خيام، ولكنهم كانوا يُجابهون كل مرة بردة فعل قوية من أهالي البلدة.

وتصدى أهالي بلدة بيتا لمحاولات المستوطنين إقامة بؤرة استيطانية والسيطرة على جبل "صبيح"، وأجبروهم على الخروج من المنطقة برمتها خلال السنوات الثلاثة الماضية.

وشهدت بلدة بيتا في مطلع شهر مارس 2020 جولة من المواجهات رفضاً للاستيطان على قمة جبلي صبيح والعرمة، والتي أسفرت عن ارتقاء شهيدين.

وتأتي الاعتداءات الاستيطانية الحديثة في إطار المشروع الاستيطاني في مستوطنة "ايتمار" والسعي لخلق بؤرة جديدة.

ويستغل المستوطنون الانشغال بأزمة كورونا بتنفيذ المشاريع والمخططات الاستيطانية من جهة، وتنفيذ الجرائم المتمثلة بقطع وقلع الأشجار وحرق الأراضي من جهة ثانية.

زيتون محاصر

لا تـزال عشـرات أشـجار الزيتـون التـي يبلغ عمرها نحـو 2400 عام، في منطقة تل الرميدة الأثري وسـط مدينـة الخليل، تؤكد حق الشـعب الفلسطيني في هذه الأرض التي يحاول الاحتلال ومسـتوطنوه سـلبها وتهويدها، فيسـرقون ثمار زيتونها، ويحرقون أشجارها، ويمنعون أصحابها من قطاف ثمارها والعناية بها.

"لتـل رميـدة الـذي يقابـل الحـرم الابراهيمـي الشـريف، حكايـة صمـود وذكريـات طفولـة، ولشجرها بركة وخير وفير"، هكذا يصف المسن محمد صادق اقنيبي من تل الرميدة أرضه. ويقول "إن الاحتـلال يحـاول منذ زمن بعيد السـيطرة على هذه التلة، ويحاول طردنا منها عنوة، إلا أننا متمسكون بها ولن نرحل منها".

اقنيبي ينتظر سماح سلطات الاحتلال التي منعته من اكمال قطـاف الزيتون في أرضـه التي تبلغ ثلاثة دونمات ونصف، مزروعة بأربعين شجرة زيتون رومية يقدر عمرها بـ2400 عام.

موضحا أن موسـم الزيتون لـه أهمية في حياته، حيث يعيد ذكريات طفولته، قبل أن يأتي الاحتلال لينغـص عليهم حياتهـم، ويغيب مـا كان يعرف "بالفزعـة" التي كانت تمـلأ المنطقة بالصراخ، وأصوات الاطفال، ورائحة الشاي، والطعام الذي كان يعد بين أشجار الزيتون.

ويقـول اقنيبي، "إن شـجرة الزيتون هي شـجرة مقدسـة، وتمثـل جذورنـا وارثنـا وتاريخنا ولن نفرط فيها"، مضيفا ان "الاحتلال ومسـتوطنيه يواصلون الليل والنهار في استفزازنا، ويطاردون أرضنـا، ويسـرقون ثمـار زيتوننـا، ويحرقون أشجارنا، ويعتدون علينا، من أجل الاستيلاء على أرضنا عنوة".

عماد ابو شمسية، أحد سكان تل الرميدة، والناشط في تجمـع المدافعين عن حقوق الانسـان، يعتبر حارسـا لأراضي المواطنين وممتلكاتهم، كعادته في كل صباح، يصطحب كاميرته، ويقوم بجولة فـي المنطقـة وحواجزهـا، ليرصـد الانتهاكات الاسـرائيلية، ويسـاند المواطنيـن فـي العنايـة بأرضهـم، ويشـاركهم قطاف زيتونهـم، ويعتبر شاهدا على جرائم الاحتلال في هذه المنطقة التي يطمع الاحتلال بالاستيلاء عليها لتوسيع مستوطنة "رمات يشـاي" التي أقيمت على أرضها قبل 4 عقود.

أم تامـر التي تقيم في تـل الرميدة، تصارع أيضا الاحتلال من أجل البقاء في هذه المنطقة، لا سيما أنها أرملة لا معيل لها، تنتظر موعد السـماح لها بقطف ثمار الزيتون، الذي أوقفه الاحتلال بحجة الاعياد اليهودية.

وتبـدي أم تامـر مخاوفهـا فـي هذا الموسـم من هجمات المسـتوطنين في ظل غياب المتضامنين الاجانب الذين كانوا يساندونها في قطف الزيتون، ويوفرون لها نوعا من الأمن والأمان.

من جهته، أكد عضو اقليم حركة فتح وسط الخليل، مسـؤول ملف البلدة القديمة مهنـد الجعبري، أن الاحتلال يهدف لتضييق الخناق على المزارعين، ويمنعهـم من قطف ثمـار اشـجارهم، أو فلاحة أرضهم ورعايتها، لا سيما في تل الرميدة الأثري، والأراضي القريبة لمستوطنة كريات أربع القريبة من الحرم الابراهيمي الشريف، وذلك لإجبارهم على تركها والرحيل منهـا لضمها لصالح البؤر الاستيطانية المقامة على أراضي المواطنين.